



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في الحقوق
تخصص: قانون الاعمال

إشراف الدكتورة:

زرقيني راضية

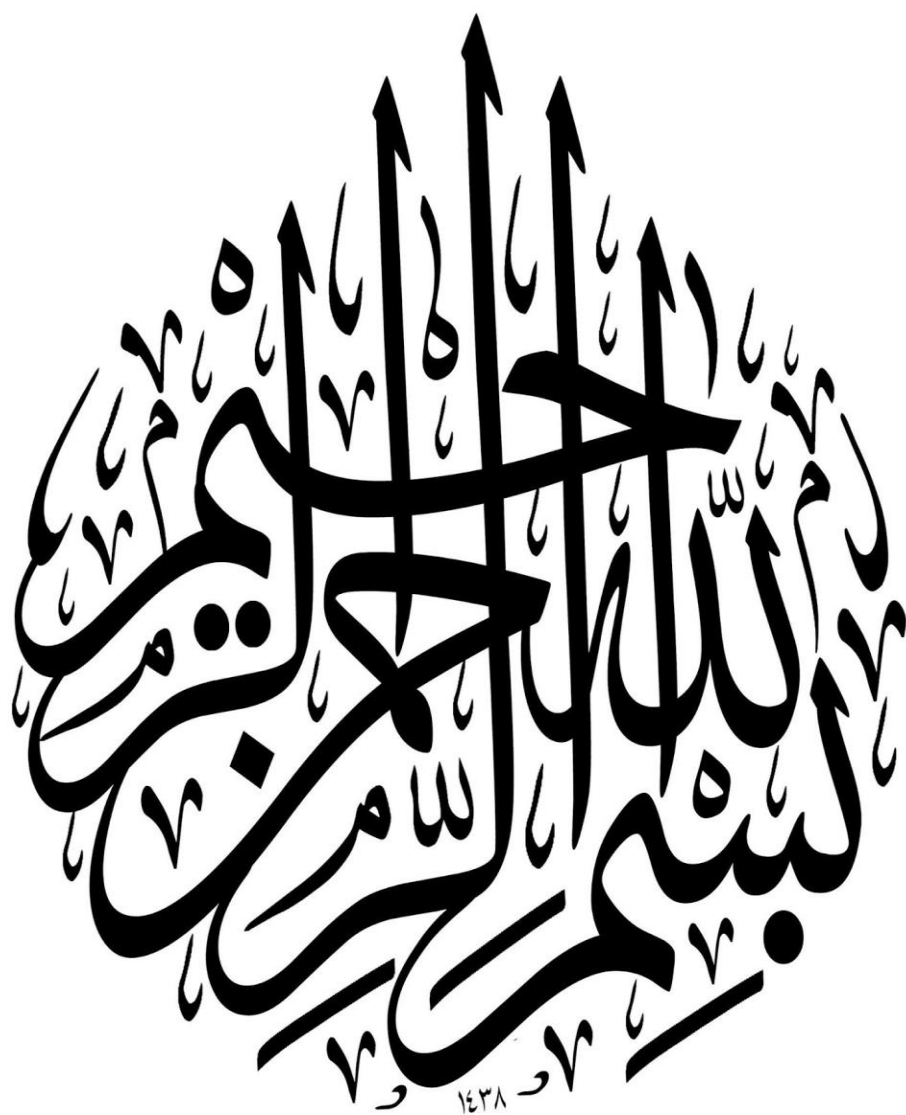
إعداد الطلبة :

✓ بله باسي يسمينه
✓ شوية طارق

أعضاء لجنة المناقشة:

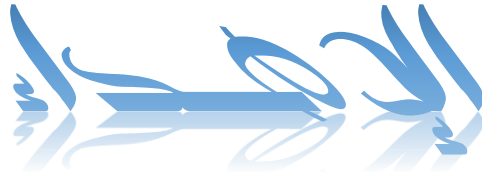
اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
د. خيرجة ميلود	جامعة الوادي	رئيسا
د. زرقيني راضية	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د. زعبي عمار	جامعة الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2023



شكر و عرفان

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا في إتمام انجاز هذا العمل المتواضع، وتيسير
سبيل البحث فيه، وبعد من باب إهداء الفضل لأهله:
لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى
الدكتورة: زرقيني راضية،
التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، ذلك لسمو خلقها وعظيم فكرها،
فقد مدتنا من
منابع علمها بالكثير، وكانت لتوجيهاتها وإرشاداتها الأثر العظيم في إخراج
هذا الجهد،
فلما منا كل الشكر والتقدير.
لا نملك إلا أن نتقدم بشكرنا وامتناننا أيضا إلى كل الأستاذة الذين ساهموا
في تدريسنا،
وكل من قدم لنا يد المساعدة،
وحضانا باهتمامه وشجعنا ووقف بجانبنا طيلة إعداد هذه المذكرة،
فإلى كل من خصنا وقتا، أو أسدى نصحا، أو أبدى رأيا، أو قدم مشورة،
فقلوبنا مجودة لكم العرفان،
ولكم منا جزيل الشكر وعظيم الامتنان، وجزاكم الله عنا كل خير.

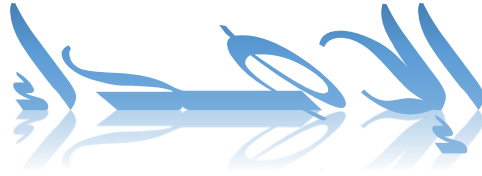


الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله

إلى روح والدي الكريم رحمه الله
إلى والديتي الكريمات أطال الله في عمرهما
إلى إخوتي الأعزاء دون استثناء حفظهم الله
وبارك فيهم

إلى صاحبة الفضل دكتورتي القديرة "زرقيني راضية"
إلى كل طاقم كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الواحي
إلى الأخت باي عائشة زميلتي
إلى كل زملائي وأصدقائي
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

طارق



إلى روح المرحوم والدي الكريم تغمده الله برحمته
إلى الوالدة الفاضلة التي حرسه حياتها من أجل نجاحي.
إلى زوجي الكريم الذي تحملني طيلة المدة الدراسية وصبره معي.
إلى قرة عيني فلذة كبدي ابنتي الوحيدة.
إلى السادة المحترمين مدير الجامعة "عمر فرحاتي"
إلى السيد عميد كلية الحقوق "مكي دراجي"
إلى الدكتورة "راوية زرقيني" أستاذتي ومشرقتي الراقية
إلى كل من مد لي يد المساعدة من زملائي زميلاتي وعلى رأسهم باي
حائشة عيشوش
إلى رئيس المجلس القضائي "دراجي جمال الدين" والسيد "عبيد" قاضي
التحقيق
إلى البروفيسورة "فايزة جيروني"
إلى كل أساتذة كلية الحقوق دون استثناء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قائمة المختصرات:

1 - باللغة العربية:

1) ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

2) ج: الجزء

3) ط: الطبعة

4) ج.ر: الجريدة الرسمية

5) ص: الصفحة

6) د.س: دون سنة

مقدمة

تعد البنوك على اختلاف أشكالها و أنواعها الدعامة الأساسية، التي يقوم عليها الجهاز المصرفي، لما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول و البنوك التجارية على وجه الخصوص تعد ركيزة حد مهمة لسير النشاط الاقتصادي للدولة، حيث يعتبر إحدى أدوات تطوير و ازدهار النظم الاقتصادية في العصر الحديث، كما تمثل البنوك التجارية أو ما يعرف ببنوك الودائع المكان الذي يؤتمن فيه على أموال الأفراد وودائعهم.

فالبنوك التجارية تقوم بعدة نشاطات من أبرزها نشاط التمويل، اذ يعد هذا الأخير أساس النشاط التجاري، حيث يلبي الحاجة إلى رؤوس الأموال من أجل تمويل الاستثمار و تغطية العجز المالي، فهو يحسن من القدرة الإنتاجية و الوضعية المالية، و المردودية، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة وهذا التمويل يمكن أن يكون تمويلا داخليا، كما يمكن ان يكون تمويلا خارجيا. ومما سبق بيانه تبرز أهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل ودعم المشاريع الاستثمارية، حيث تعتبر مساهمتها فعالة جدا في إنجاح المشاريع المختلفة لاسيما المشاريع الاستثمارية، وهذا الدور يبرز أكثر من خلال مساهمة البنوك في تطوير النشاط الاقتصادي و جعلها أكثر حيوية وأكثر فاعلية.

ومن هذا المنطلق فإن دور البنوك في مجال التمويل يعد أساسيا بالنسبة للمشاريع الاستثمارية، خاصة أن تمويل المشاريع الاستثمارية، يعد من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث يصنف التمويل فيها بالتمويل قصير الأجل، و تمويل متوسط الأجل، و تمويل طويل الأجل، حيث يرتبط التمويل إلى حد بعيد بطبيعة النشاطات التي سيتم تمويلها.

ولهذا فإن دراسة الموضوع في حد ذاته يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

ويكتسي هذا الموضوع مجموعة من الأهداف التي تسعى إليها الدراسة وذلك في محاولة لاستكمال مسار البحث في هذا الموضوع والذي سبقنا إليه أساتذة وباحثون، كما تتجلى لنا أهداف الدراسة في توضيح ما يلي :

- إعطاء نظرة شاملة حول البنوك التجارية وكذا المشاريع الاستثمارية، وكيفية قيام هذه الأولى بدعم المشاريع الاستثمارية ، والإجراءات التي تقوم بها من أجل ذلك.

- تبيان المركز الحيوي المهم الذي تحتله البنوك التجارية في الأنظمة الاقتصادية والمالية وتبيين كيفية جمعها للأموال الفائضة و ادخارها، و توزيعها توزيعاً كفؤاً على وحدات الاستثمار المختلفة، باعتبار ان البنوك التجارية تشكل إحدى الدعامات و القواعد الأساسية، لبناء اقتصاد أي دولة، و الذي زادت أهميته في العصر الحديث، وأصبحت تلعب دوراً مهماً في التنمية.

- محاولة لرصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تقرضها البنوك من أجل منحها التمويل المطلوب، كذلك التعرف على مراحل منح و تسير القروض الاستثمارية و تقسيمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي، و كسب الخبرة في الميدان العملي.

وقد دفعنا إلى اختيار دراسة موضوع دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، عدة أسباب منها ما هو ذاتي، يتترجم أساساً في الميولات و الرغبات الذاتية للخوض في خضم عالم البنوك والأموال و الاستثمارات، والبحث في خباياه كمحاولة لفك شيفرة تجميع الأموال و الإجراءات التي تتبعها البنوك لمنح القروض، والصعوبات التي تواجهها البنوك في تحصيل الأموال لدعم المشاريع الاستثمارية.

وهناك أسباب موضوعية تتمثل في محاولة إعطاء نظرة شاملة على الأكر القانونية و الاقتصادية المنظمة للعمليات المصرفية لمختلف البنوك و الآليات التي تستعملها و توضيح عملية التمويل التي تهدف الى تحريك المؤسسات الاقتصادية، وكذا تشغيلها وقياس و تقويم و إدارة احتمال وقوع المخاطر، وعلاقتها بما يتحقق من عائدات، وكسب الخبرة في الميدان القانوني و التطبيقي من خلال البحث في مثل هذه المواضيع.

وكأي بحث علمي لا يخلو من الصعوبات نجد من ابرز العوائق التي واجهتنا صعوبة التوفيق بين العمل الشخصي والبحث العلمي إضافة إلى عامل كبر السن بالنسبة للطالبة يسمينه بله باسي والانشغالات والمسؤوليات المتعددة، إضافة إلى قلة الأبحاث القانونية المتناولة لموضع دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية حيث وجدنا أن اغلب البحوث تناولت الجانب الاقتصادي دون الجانب القانوني.

ومنه فان تركيز الدراسة دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية و ما يثيره هذا الموضوع من إشكاليات ، يضعنا أمام إشكالية رئيسية مفادها:

ما دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ وكيف تقوم بذلك؟.
و انطلاقا من هذه الإشكالية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما المقصود بالبنوك التجارية ؟
- ماهي المشاريع الاستثمارية، وكيف يتم تمويلها ؟
- ما إجراءات منح القروض لدعم المشاريع الاستثمارية؟

ولأن موضوع الدراسة هو الذي يحدد طبيعة المنهج المتبع، فرضت علينا الاعتماد على المنهج الوصفي لتبيان الاطار المفاهيمي للدراسة، كذا استعنا بالمنهج التحليلي عند تحليلنا للأطر القانونية المنظمة لعملية دعم و تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية. وعليه قد سرنا في بحثنا هذا وفق خطة نحسبها مناسبة للموضوع ، حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية ، ويتضمن بدوره مبحثين ، الأول تناولنا فيه مفهوم البنوك التجارية والثاني تطرقنا فيه إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية، أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة القروض البنكية وإجراءات منحها ،حيث قسمناه إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول ماهية القروض البنكية وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى إجراءات منح البنوك التجارية للقروض الاستثمارية .

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية والمشاريع
الاستثمارية

تعتبر البنوك التجارية إحدى أهم الدعامات الهامة لتطوير الاقتصاد الوطني، كما تعد إحدى أهم المصادر المتاحة لتمويل و دعم و أيضا لتشغيل وتطوير المشاريع بصفة عامة والمشاريع الاستثمارية بصفة خاصة، يعتبر الاستثمار إحدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك و تطوير عجلة النمو، وهو الطريقة الناجحة لزيادة نشاط ومضاعفة الثروات و تحقيق جميع الأهداف الاقتصادية و ذلك من خلال المشاريع الاستثمارية التي تسمح للمؤسسات بتوسيع نشاطها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وهو ما عمدنا إلى بيانه وتفصيله من خلال هذا الفصل والذي سوف نتناوله في مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم البنوك التجارية الذي تضمن مطالب من اجل التفصيل في تعريف البنوك بصفو عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة و خصائص البنوك التجارية إضافة إلى وظائف وموارد وطرق استخدام الموارد ، أما المبحث الثاني فقط تضمن مفهوم التمويل والمشاريع الاستثمارية والذي تضمن تحديد و معرفة التمويل البنكي من كافة جوانبه، إضافة الى التعريف بالمشاريع الاستثمارية .

المبحث الأول

مفهوم البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية إحدى أهم أنواع المؤسسات المالية، حيث يقوم نشاطها أساساً في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها من التوسط بين المقترضين والمقرضين، حيث تؤدي البنوك دوراً هاماً في الاقتصاديات المختلفة من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي تخدم بموجبها عمل الاقتصاد بنشاطاته المختلفة والإسهام بتطوير هذه النشاطات وتنويعها.

ولذلك سنتعرض في هذا المبحث المتعلق بمفهوم البنوك التجارية، والذي سنقسمه إلى مطلبين، إذ سنخصص المطلب إلى تعريف وخصائص البنوك التجارية، وسندرس ضمن المطلب الثاني: وظائف وموارد واستخدامات موارد البنوك التجارية.

المطلب الأول

تعريف وخصائص البنوك التجارية.

البنك بصفة عامة مؤسسة ائتمانية التي يعتمد عليها أي بلد لإنعاش اقتصاده الوطني من خلال إمداده بالأموال اللازمة، ومن بين هذه المؤسسات أو البنوك نجد البنوك التجارية التي تعرف على أنها بنوك الودائع ووظيفتها الأساسية هي منح القروض.

وللتعريف أكثر بالبنوك ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، إذ سنتناول في الفرع الأول: تعريف البنك وتعريف البنوك التجارية، وسنخصص الفرع الثاني إلى: خصائص البنوك التجارية. الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية.

سندرس من خلال هذا الفرع تعريف البنك أولاً، ثم تعريف البنوك التجارية ثانياً. أولاً/ تعريف البنك.

البنك هو منشأة مالية تتاجر بالنقد ولها غرض رئيسي، هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال، التي تسعى للبحث في مجالات الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث في رؤوس الأموال¹، وللبنوك عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمن حيث الوضع القانوني للبنك هناك بنوك عامة وبنوك خاصة وبنوك

¹ - محاسبة البنوك، مقال منشور على الموقع: <https://iefpedia.com>، ص01، تاريخ الاطلاع: 18 فيفري 2023.

مختلطة ، أما من حيث طبيعة الأعمال التي تزاولها تنقسم إلى بنوك تجارية وبنوك صناعية وبنوك زراعية وبنوك عقارية، أما من حيث مصادر الأموال فتتنقسم إلى بنوك مركزية و بنوك الودائع (التجارية) وبنوك الأعمال والاستثمار، أما من حيث شرعية العمليات فهناك بنوك تقليدية وهناك بنوك إسلامية.

ثانيا /تعريف البنوك التجارية.

البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ، ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع، فلا يمكن أن تعتبر بنوكا تجارية ما لم تتوفر على قبول ودائع القابلة للسحب لدى الطلب في المؤسسات الائتمانية¹.

وقد عرف القانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية² على أنها أشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 69 من نفس القانون وتتضمن هذه العمليات ما يلي:

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها .

- منح القروض وتشكل عملية القرض على عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخ، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان.

- توفر وإدارة وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن وتعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال، مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل³.

2- مبارك بن طيبي، الرقابة المصرفية على البنوك التجارية في التشريع الجزائري، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية و السياسية، المجلد 003 العدد 05، ص 106.

2- الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003 -.

3-مبارك بن طيبي، المرجع السابق، ص106.

كما يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها المؤسسات التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أول آجال محددة وتزاول عملية التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية والادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزم من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

وأیضا يعرف قانون النقد والقرض السالف ذكره، في المادة 114 منه البنوك التجارية على أنها "أشخاص معنوية مهمتها الأساسية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون بحيث تتضمن هذه المواد الأعمال التي كفلت بها البنوك فهي تنحصر فيما يلي:

- العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور والقيام بمنح القرض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها¹.

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية.

تتسم البنوك التجارية بسمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع، وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي نعرض باختصار كل سمة²:

1- تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح بأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات وهذا الهدف

¹ - ضيف خلاف، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم، التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2014-2015، ص15

² - كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 29، ص 32.

مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه، وإصدار النقود القانونية لتنفيذ السياسة النقدية¹.

2- قبول الودائع الجارية (تحت الطلب):

والتي يتم سحبها في أي وقت وبأي قدر كان في حدود مبلغ الوديعة، حيث تعتبر الودائع الجارية هذه أحد أشكال النقود، إذ أن عرض النقد في الاقتصاد يتضمن نقود ودائع الطلب حيث يتم سحب هذا النوع من الودائع باستخدام الشيك².

3- تقديم القروض:

تقوم المصارف التجارية بالإقراض وكذلك السحب على المكشوف فتح الاعتمادات المستتدة، خصم الأوراق التجارية أي إمداد الأفراد والمؤسسات و المنشآت بالأموال اللازمة على ان يتعهد المقرض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله.

كما تتميز البنوك التجارية إضافة إلى الخصائص التقليدية بجملة من الخصائص الحديثة نذكر منها:

- تتميز البنوك التجارية في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقود دفترية، أو نقود مصرفية.

- تعدد وتنوع البنوك التجارية تبعا لحاجة السوق النقدي غير أن هذا التعدد لا يلغي إمكانية التركيز البنوك التجارية في النظام الرأسمالي³.

- تقديم الاستشارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات والمشاكل.

¹ - الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية حالة بنك الوطني الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص نقود مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 05

² - نوبوة نورة ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تخصص مالية، قسم المالية والمحاسبة، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 12.

³ - المرجع نفسه، ص 12.

- إدارة الأعمال والممتلكات المتعاملين معها .
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- شراء الصكوك الأجنبية، وصكوك المسافرين، ودفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة خدمات بطاقات الائتمانية.
- تحويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة ولفترات محددة.
- يعمل البنك التجاري على شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه وإصدار خطابات الضمان¹.
- تساهم البنوك التجارية في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة و طويلة الأجل، مما يخدم نشأة تطور السوق المالية ، كما أن لجوء المصارف الشاملة إلى الأسواق المالية بشكل مباشر للحصول على قروضها يؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل، فضلا عن ذلك فإن هذا الاتصال يعمل على تعظيم العوائد من خلال التنويع لذلك فالأسواق المالية تتيح للمصارف الشاملة إنتاج استراتيجيات التنويع وعدم التخصص و تسمح بوجود أوسع في الاقتراض و الاستثمار².

المطلب الثاني

وظائف وموارد واستخدامات موارد البنوك التجارية

البنك منشأة تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الدولة والعمل لغرض إقراضها للآخرين وفق أساس معين أو استثمارها في أوراق مالية محددة، فالبنك منشأة قائمة بذاتها لها وظائفها (إدارية، محاسبة، تسويقية) كما توجد لها عدة موارد وتسعى جاهدة إلى تنويع استخدام هذه الموارد، إضافة إلى سعيها لتحقيق جملة من الأهداف، وهو ما سنتولى توضيحه ضمن هذا المطلب والذي سنقسمه إلى ثلاث فروع ، إذ سنتناول في **الفرع الأول**: وظائف البنوك التجارية، وسندرس في **الفرع الثاني** موارد البنوك التجارية، و سنخصص **الفرع الثالث** إلى استخدام موارد البنوك التجارية، وسنتطرق في **الفرع الرابع** إلى : أهداف البنوك التجارية.

¹ - كموم عبد القادر، المرجع السابق، ص31.

² - جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص44.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف، والتي تطورت مع مرور الوقت إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، حيث أصبحت تقوم بعمليات لم تكن تقوم بها من قبل ولهذا يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى:

- قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل ودائع ادخارية.
- خلق النقود والائتمان.
- خلق الأوراق التجارية.
- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم ومستندات نيابة عن عملائها والتسويق الأوراق في سوق مالي.

- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابها وحساب عملائها.
 - منح القروض للهيئات المنشآت والأفراد.
 - التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية¹.
 - القيام بخدمات بالنيابة عن العملاء مثل إنجاز عمليات التحويلات النقدية بين العملاء وبين بعضهم البعض، وإصدار خطابات الضمان التي يطلبها العملاء والقيام بتحصيل شيكات وكمبيالات العملاء وسداد ديونهم نيابة عنهم.
 - تأجير الخزائن الحديدية والخزائن الليلية و المخازن للعملاء.
 - القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب عملائها الذين ليس لديهم من الوقت أو من الخبرة ما يمكنهم المباشرة بعمليات الاستثمار بطريقة مضمونة وبدرجة كافية مرتفعة.
- بالإضافة إلى:

- جذب المدخرات المتاحة وذلك بشتى الطرق التي تحقق لها ذلك ثم تجميع هذه المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة التي تنفجر إلى موارد مالية إضافية، وهي في سبيل ذلك تقوم بوظيفتها الأساسية وهي خلق النقود .

¹ - العقون سميرة، فطحية عمار آمال، علال عواطف، النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، - دراسة حالة الجزائر من 2001 - 2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص الاقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر، 2018 - 2019، ص 11.

ما يمكن استخلاصه مما سبق عن وظائف البنوك التجارية، أن البنك التجاري يمكن أن يكون مصدر لخلق النقود الداخلية وفي نفس الوقت أداة لجذب المدخرات تفضل عن كونه وكيل العملاء في كثير من الأحيان¹.

الفرع الثاني: موارد البنوك التجارية.

ان البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها، إلا أن لها نفس مصادر التمويل شأنها شأن المؤسسات الأخرى، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية وذلك على نحو التالي:

أولاً/ الموارد الذاتية (الداخلية)²

وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي وتشمل:

1- رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

2- الاحتياطات: وهي نسبة الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز بين نوعين من الاحتياطات هما :

أ- الاحتياطي القانوني:

وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي وحده الأقصى.

ب- الاحتياطي الخاص:

وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقاً لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي، فضلاً عن ذلك هناك نوع آخر من الاحتياط لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته، كونه احتياطي سري، ونجد هذا النوع من الاحتياطي في الأشكال التالية :

- تقدير قيمة بعض الأموال المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير.

- تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

3- الأرباح الغير الموزعة :

¹ - العقون سميرة، فطحيرة عمار أمال، علل عواطف، المرجع السابق، ص 10.

² - قروط زهرة، العيادي سعيدة، المرجع السابق، ص 10.

عادة ما يترتب النشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رأس المال البنك .

تجدر الإشارة هنا بأن دور رأس المال الاحتياطي هو ضمان حقوق المودعين والدائنين على حد سواء¹.

ثانيا / الموارد الخارجية:

وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الذاتية وتشمل المصادر الخارجية² التالية :

1- الودائع وتعتبر أهم موارد البنوك التجارية لأنه من خلال إيداعها إليه من قبل المدعين يقوم بمنح القروض وتنقسم بحسب نوعها إلى ودائع قصيرة وأخرى متوسطة و طويلة الأجل .

2- القروض من البنك المركزي وبنوك أخرى:

من مصادر أموال البنوك نجد الاقتراض والذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها البنك المركزي المؤسسات المالية و النقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية وهي تلك القروض التي يحصل عليها البنك التجاري خاصة من البنوك الأخرى سواء كانت تجارية مماثلة لها من البنك المركزي، فهذا الأخير يسارع بمعاونة البنك التجاري، إذا ما أحس بأن هناك أزمة يمر بها ذلك أن إفلاس بنك تجاري واحد فقط يهز الاقتصاد الوطني بأسره.

وبالتالي يمكن للبنك التجاري أن يقترض من البنك المركزي عند الحاجة وبشروط معينة كما يمكنه أن يقترض من غيره من البنوك التجارية عند الحاجة للسيولة، وتعتبر القروض من المصارف من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر، وقد تحدث حسابات دائنة ومدينة تترتب عليها التزامات البنك لأحد البنوك وفروعها مراسليها أو معتمديها في بلدان أخرى³.

الفرع الثالث: استخدامات موارد البنوك التجارية.

¹ - قروط زهرة، العيادي سعيدة، المرجع السابق، ص 10.

² - سارة بن عبد الحليم ، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري، بعين مليلة، مذكرة تدخل ضمن طلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2011 - 2012 ، ص 40 .

³ - سارة بن عبد الحليم، المرجع السابق، ص 41.

بعد حصول البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة، تقوم بتوزيعها على مختلف استخدامات التي يمكن أن نذكر منها :

- 1- اختلاف النظام الاقتصادي بشكل خاص وكذا مدى أهمية دور البنوك.
- 2- تبيان الإمكانيات المالية للبنوك واختلاف مركزها المالية يؤثران على كيفية توزيع موارد البنوك في ظل النظام الائتماني الواحد.
- 3- نسبة الودائع التي تلقتها البنوك تؤثر هي الأخرى على كيفية توزيع الموارد المالية لدى البنك.
- 4- تدخل البنك المركزي في إقرار كيفية توزيع البنوك التجارية على مختلف الاستخدامات وكل ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات وترتيبات نقدية منها .
- 5- تحديد معدل الاحتياطي النقدي القانوني.
- 6- تحديد نسبة السيولة لدى البنوك التجارية.
- 7- وضع الأسقف الائتمانية للبنوك.
- 8- تحديد أنواع الضمانات المقبولة والتشدد في ذلك.
- 9- تحديد معدلات الفائدة على القروض الممنوحة وكذا التمييز بين الأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة... إلخ¹.

الفرع الرابع : أهداف البنوك التجارية.

لكل بنك تجاري عددا من الأهداف يسعى إلى تحقيقها تحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري أمر مهم وضروري، لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي

¹ - بهلول عبد المجيد مراد، مداحي هشام، معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة يحيى فارس ، المدينة ، 2021 - 2022 ، ص ص 10 - 11 .

- تخص الوحدات والأقسام الرئيسية في البنك، وقد تعارف الباحثين في مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط البنك التي يجب ان تحدد الأهداف بالنسبة لها إلى ما يلي :
- المجال التسويقي.
 - مجال التجديد والابتكار أو زيادة الإنتاجية.
 - القيمة المضافة.
 - الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل.
 - الربحية.
 - أداء العاملين وتطويرهم .
 - المسؤولية اتجاه المجتمع.
 - الموازنة بين الأهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى¹.

المبحث الثاني :

مفهوم التمويل والمشاريع الاستثمارية.

¹ - دويس ميمونة، أثر القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال 1990 - 2018، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021 - 2022 ، ص 61 .

تعد المشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية، بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدولة، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي لذلك نجد ان التمويل هذه المشاريع من أصعب العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عائدات كبيرة بالمقابل تكاليف بسيطة ، وكذا دراسة و تحليل مخاطر التي يمكن أن تعرقله .

وللتفصيل أكثر حول مفهوم التمويل والمشاريع الاستثمارية، سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين، إذ سنتناول في المطلب الأول مفهوم التمويل البنكي، وسنتناول في المطلب الثاني مفهوم المشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول:

مفهوم تمويل البنكي.

تكمن أهمية التمويل البنكي في ربط المشاريع الاستثمارية بالبنوك التجارية، فهذه الأخيرة بحاجة إلى موارد مالية، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى البنك التجاري لتغطية تكاليفها، إذ أن هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين البنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية .

للتوضيح أكثر حول التمويل المفهوم التمويل البنكي، ارتأينا تقسيم هذا المطلب الى فرعين أساسيين، اذ سنتناول في الفرع الأول تعريف وأهمية التمويل، و سنخصص الفرع الثاني ل أنواع ومصادر التمويل.

الفرع الأول: تعريف وأهمية التمويل.

لقد برزت الحاجة الملحة للتمويل منذ استفحلت الأزمة مع الهبوط الكبير للأسعار في منتصف الثمانينيات، ولكن التوجه نحو القطاع الخاص اخذ عدة أساليب إلى ان بلغ مرحلة الاعتماد على التمويل البنكي، كأسلوب لتحريك عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وهو ما دفعنا إلى تقسيم هذا الفرع إلى أولاً/ تعريف التمويل البنكي، وثانياً/ أهمية التمويل البنكي.

أولاً/ تعريف التمويل البنكي :

يقصد بالتمويل البنكي الطريقة التي تقدم بها الأموال اللازمة لإنجاز المشروع وفقا لمقاييس وشروط اللازمة والمتفق عليها لإنجاز هذا المشروع وإعداد برامجه الاستثمارية، إذ أن التمويل يمثل

الأساس أو الركن الجوهري المحقق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرى الاقتصاديون أن هناك معنيين للتمويل :

1- المعنى الحقيقي:

يتمثل التمويل في توفير الموارد الرئيسية المتمثلة في السلع والخدمات وتخصيصه لأغراض التنمية أو لبناء علاقات إنتاجية، وكذا إنشاء مشروعات استثمارية وتكوين رؤوس أموال جديدة .

2- المعنى النقدي:

يقصد بالتمويل الحصول على الأموال النقدية اللازمة من أجل توفير موارد حقيقية وذلك بهدف خلق رؤوس أموال جديدة.

وفي الأخير يمكن القول أن التمويل البنكي هو الطريقة التي من خلالها تقدم وتعرض الأموال من طرف المؤسسات البنكية (المصارف) على المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بإنجاز مشروع معين سواء كان خاص أو عام، وذلك لغرض التنمية مما يؤدي إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع¹.

فالتمويل هو توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المؤسسات والمشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات أو هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بشكل يناسب كمية ونوعية الاحتياجات والالتزامات المالية للمؤسسة².

كما يعرف التمويل بأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مؤسسة أو مشروع، غير أن اعتبار التمويل هو مجرد الحصول على الأموال لغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير مشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة للتمويل تركز على تحديد أفضل المصادر للحصول على الأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد .

¹ - مولاي عمر مليكة، التمويل البنكي للمشاريع الصغيرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، دراسة حالة BNA ، تميمون الوكالة 151، مذكرة تدخل ضمن المتطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار ، 2016 - 2017 ، ص 02 .

² - رايح خودي، رقيه حساني، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 95 .

فالتمويل هو عملية البحث عن الأموال ومن مصادرها المختلفة بها يتناسب نوعية وكمية الاحتياجات والالتزامات المالية للمؤسسة، وهو ما يتطلب تقسيم تلك المصادر على أساس العائد والتكلفة والمخاطر من أجل اختيار المزيج الأفضل منها (ذو التكلفة الأقل)¹.

ومما سبق من التعريفات للتمويل يمكننا استنتاج بعض خصائص وسمات التمويل:

- الاستحقاق بمعنى أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من مصادرها الخارجية لها موعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- الحق الداخل يعني أن مصادر التمويل لها الحق الأول في الحصول على أموالها والعوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة².
- الحق على الأصول يعني أنه إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها لمصدر التمويل من خلال سيولة أو الأصول المتداولة، فإن المؤسسة تلجأ لاستخدام الأصول الثابتة للوفاء بتلك الالتزامات.
- الملائمة يعني أن تتنوع مصادر التمويل يعطي المؤسسة الفرصة لاختبار المصادر التي تناسب احتياجاتها المالية من حيث الكمية والتوقيت والشروط.

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي.

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسداد حاجاتها سواء عجز الصندوق أو لتجديد الالتزامات، من هذا المنطلق يمكن القول بأنه للتمويل أهمية كبيرة في :

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل الاقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر تمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

¹ - أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، 2008، ص24.

² - دروس الخط، محاضرات في مقياس تسيير مالي، مقدمة لطلبة السنة الثالثة مالية المؤسسة، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 01.

- كما تبرز أهمية التمويل من خلال أهمية وضرة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية....، سواء كانت هذه الأنشطة تتسم بالطابع المرحلي أو الطابع الموسمي أو كانت تتسم بالطابع الاستراتيجي طويل الأمد تتعلق بتواجد المنشآت الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من أجل البقاء أو الطابع المرحلي.
- يعد التمويل ضرورة حتمية للبدء في أي مشروع كان فيفضل التمويل بتحويل الرأسمال النقدي إلى رأس مال منتج وبالتالي توفير سلع وخدمات تستطيع بواسطته أن تهدف إلى تنمية اقتصادية وهذا حسب المقولة «أن المال هو قوام الأعمال»¹.
- يساهم التمويل في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات التي إذا تم توظيفها بصورة صحيحة يمكن أن تحول مدخرات على علاج ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى فرص عمل منتجة وأنشطة مولدة الدخل.
- تعتبر عملية تمويل عملية مركبة ذات مراحل تستلزم توافر الموارد والطاقات وهذا الإنجاز المشاريع الاستثمارية من أجل التنمية الاقتصادية وهي تضمن تطوير الموارد وكذلك توفير السيولة النقدية في إطار خطط التمويل التي تتناسب مع أسعار السلع المتعلقة بعملية الاستثمار.
- تزداد أهمية التمويل بزيادة الحاجة إلى المال وتنقص بنقصان هذه الحاجة والهدف من دراسة التمويل هو معرفة المصادر المالية المتاحة للوحدات الاقتصادية حتى تمارس نشاطها².

المطلب الثاني:

أنواع و مصادر التمويل.

¹ - بصيلة هناء، بوحبيبة أميرة، آليات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل 043، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018 - 2019، ص 34.

² - مولاي عمر مليكة، المرجع السابق، ص 04.

إن كل عرض لرأس المال يقابله الطلب عليه، فإن رؤوس الأموال التي طلبت والمتمثلة في كل النقود الموجهة لاحتياجات التبادل والرؤوس الأموال هذه تأتي المداخر، وبالتحديد من الجزء المدخر والذي لم يستخدم في الاستهلاك، فلا بد أن يكون هناك مال مدخر يوجه للاحتياجات وهو الفائض في الدخل النقدي، بعد طرح النفقات، أن هذه الأموال المكتتزة سوف تخرج من الدائرة الاقتصادية يمكن أن تعتبر ظاهرة في تضاعل المجتمعات المقدمة.

ومما سبق بيانه يمكننا تقسيم هذا المطلب الى فرعين أساسيين، إذ سنتناول في الفرع الأول أنواع التمويل، وسندرس الفرع الثاني مصادر التمويل. الفرع الأول: أنواع التمويل و العوامل المحددة له.

قبل ان نتطرق إلى أنواع التمويل لابد أن نخرج أولاً إلى العوامل المحددة لهذه الأنواع. أولاً/ العوامل المحددة لأنواع التمويل :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد أنواع التمويل نذكر منها:

1- الدخل : ان المدير المالي في المؤسسة يستطيع تحسين العائد المحقق على أموال أصحاب المؤسسات، ذلك عن طريق الاقتراض بتكلفة أقل من العائد المحقق على الموجودات حيث يطلق على هذه العملية المتاجرة بالملكية.

2- الخطر: المقصود بالخطر هنا هو الخطر الذي يلحق بأصحاب المؤسسات نتيجة لزيادة الالتزامات على المؤسسات، كثرة عدد الأفراد الذين يتقدمون عليهم في الأولوية على الدخل وعلى الموجودات عند التصفية يزداد الخطر عند زيادة احتمال عدم بقاء شيء لأصحاب المؤسسات حيث يأتي هؤلاء بمطالبة حقوقهم بالنسبة للدخل وعليه فإن أي فشل يلحق بالمؤسسة يكون الملاك الباقون هم أول من يتأثرون به¹.

3- السيطرة والإدارة: إن رغبة الملاك الباقين في الاحتفاظ بالسيطرة على المؤسسة من العوامل التي تلعب دوراً هاماً في تخطيط أنواع الأموال المستخدمة، فعادة الدائنين لا يتدخلون في إدارة المؤسسة

¹ - هدى بوشامة، التمويل البنكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة أم البواقي-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ثاني شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011 - 2012، ص 50.

عندما تكون الأموال طبيعية، ولكن إذا توسعت المؤسسة في نشاطها والاقتراض إلى حد عجزها من دفع الفائدة أو تسديد الأصل، فهذا للدائنين قد يضعون أيديهم على أموال المؤسسة للحصول على حقوقهم وفي هذه الحالة فإن الأطراف المسيطرة سوف تفقد جل سيطرتها لان المؤسسة ستختفي عن الوجود.

4- -الملائمة : تعني هذه الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأموال التي يتم تحويلها باستعمال تلك الأموال، فمثلا استخدام الأموال طويلة الأجل لاحتياجات طويلة المدى، ك شراء أصول ثابتة والأصول القصيرة لأجل تغطية الاحتياجات القصيرة الأجل الاحتياجات الموسمية¹.

5- المرونة : وهي قدرة المؤسسة على تعديل مصادر الأموال بالزيادة أو النقصان تبع التغيرات الأساسية في الحاجة لهذه الأموال، لذا فإن عامل المرونة يحقق الأمور التالية :

- القدرة على استخدام الأموال المتاحة في أي وقت.

- زيادة قدرة المؤسسة في التعامل بمورد محتمل².

ثانيا / أنواع تمويل البنكي :

يوجد هناك نوعان من التمويل البنكي هناك تمويل نشاطات الاستغلال وهناك تمويل نشاط الاستثمار وهو ما سنتعرض له فيما يلي:

1- تمويل نشاطات الاستغلال:

وهي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا لتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات دفع اجور العمال، ونفقات شراء مواد الخام وما الى ذلك من مدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية التي تشكل في مجموعها أوجه الاتفاق الجاري³.

¹ - خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، الطبعة 01 ، المناهج للنشر والتوزيع ، 1998 ، ص 20 .

² - هدى بوشامة، المرجع السابق، ص 51.

³ - هاني براهمي ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، مذكرة تدخل ضمن الطلبات شهادة الماستر ، تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019 - 2020 ، ص 04 .

ويتمثل أيضا في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية بها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية لمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المداخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجهها الاتفاق الجاري¹.

حيث تأخذ أنشطة الاستغلال الجانب الأكبر من القرض البنكي ، اذ تعد أفضل أنواع التوظيف لديها ، وذلك لتدني مخاطرها وقيامها على التصفية الذاتية²، ولذلك نجد أن البنوك تتبع عدة طرق لتمويلها وذلك حسب نوع القطاع الذي تنشط فيه أو حالتها المالية ، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى : القروض العامة ، و القروض الخاصة ، وكذا القروض بالتوقيع ، و القرض المستندي³.

وتسمى هذه القروض بالقرض قصيرة الأجل تحصل عليها المنشآت من البنوك بغرض التمويل التكاليف العادية و المتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق و تلزم المنشأة بردها خلال فترة لا تزيد عن السنة ، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها ، التمويل و الإنتاج و التوزيع .

هذا وقد يأخذ الائتمان المصرفي قصير الأجل إحدى الصورتين: الصورة الأولى مبلغ إجمالي تحصل عليه المنشأة مرة واحدة، على أن تقوم بالوفاء بقيمة الائتمان و الفوائد في التواريخ المتفق عليه، أما الصورة الثانية فهي مبلغ إجمالي يمثل حد أقصى لما يكون أن تحصل عليه المنشأة خلال فترة متفق عليها خلال الفترة متفق عليها.

ويكون لها الحق في الحصول على المبلغ مرة واحدة كل دفعات، هذا بالإضافة إلى وجود صوره أخرى القروض المصرفية قصيرة الأجل التي تندرج ضمن الأساليب الاستثمارية التقليدية للبنوك وهي :

¹ - لمرشدي سميرة، بطراوي رزيقة ، دراسة مدى فعالية التمويل البنكي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة تدخل ضمن الطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم المالية والمحاسب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018، ص 29.

² - رشدي صلاح عبد الفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص126.

³ - بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة مستغانم-، ص 46، مقال منشور على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz> ، تاريخ الاطلاع 20مارس2023.

- 1- تسهيلات الصندوق.
- 2- السحب على المكشوف.
- 3- القروض الموسمية.
- 4- قروض الربط.
- 5- الاعتمادات المستندية .
- 6- الاعتمادات بالتوقيع.
- 7- خصم الأوراق التجارية.
- 8- تسبيقات على البضائع.
- 9- التسبيقات على الصفقات العمومية¹.

ثانيا / القروض الموجهة لتمويل الاستثمار :

يتطلب تمويل نشاطات الاستثمار أشكالا وطرقا تتناسب مع نوعها، وبذلك يكون البنك مقبلا على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة ، حيث قد تتراوح بين السنتين و أكثر من عشر سنوات ، وذلك بحسب طبيعة الاستثمار، ومنه يمكن أن نميز بين التمويل عن طريق القروض متوسطة الأجل والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل :

1- صيغ التمويل المصرفي متوسط الأجل :

تتراوح مدة القرض متوسطة الأجل ما بين السنة إلى 05 سنوات وأحيانا 07 سنوات وتشمل مشتريات المعدات والآلات (التمويل الاستثماري) ، وأصبحت البنوك تمارسه بعد قدرتها على استيفاء دينها متى شاءت، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة فإنها تستفيد من القروض في شكل:

- قروض المدة.
- قروض التجهيزات.
- القرض الإيجاري².

¹ - نجاة محبوب، مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2001-2012، ص 64.

² - بن حراث حياة، المرجع السابق، ص ص 51، 50.

2- صيغ التمويل المصرفي طويل الأجل:

تزيد آجال القروض طويلة الآجال عن 05 سنوات أو 07 سنوات، وتمنح بغرض إقامة مشاريع جديدة أو تطوير مشاريع قائمة، وعادة ما تمنح هذه القروض للمؤسسات الكبيرة و التي لها حصة سوقية ومكانة في السوق، لكن قد يستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك نظرا لضخامة أموالها وطول آجالها وارتفاع نسبة الأخطار فيها¹.

المطلب الثالث:

المشاريع الاستثمارية.

إن المشاريع الاستثمارية هي تلك المشاريع التي تتطلب موارد لتنفيذها والتي يتم تقييمها ماليا، لمعرفة جدواها الاقتصادية على النقيض من الجدوى الفنية والبيئية والاجتماعية والقانونية، فالمشروع الاستثماري هو الذي يحتاج إلى حقن الموارد حتى يتحقق لذلك قبل تنفيذها ، من المناسب تقييمها حيث تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري لأي تطور اقتصادي على المستويين الكلي والجزئي. وللتوضيح أكثر حول المشاريع الاستثمارية ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى فرعين إذ سنتناول في الفرع الأول تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها، وسنتطرق في الفرع الثاني لأهداف وأنواع المشاريع الاستثمارية .

الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها.

يعرف المشروع الاستثماري بأنه " مجموعة من الأنشطة المرتبطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب " . كما يعرف أيضا " بأنه كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يديره ويملكه منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها للإنتاج أو تقديم سلعة خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات لتحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة " .

من خلال ما تم عرضه من تعريفات للمشاريع الاستثمارية نستنتج ان المشروع الاستثماري هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو

¹ - المرجع نفسه، ص51.

أكثر، يقوم بدمج و مزج عناصر الإنتاج المتاح بنسب معينة وأسلوب معين من أجل القيام بعملية إنتاج سلعة جديدة أو القيام بزيادة خطوط إنتاج السلع يتم إنتاجها حالياً¹.

- أنواع المشاريع الاستثمارية.

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية لعدة أنواع وذلك وفقاً لعدة معايير كالتالي:

1- المشاريع الاستثمارية حسب الملكية: حيث يتم تقسيمها وفقاً لمعيار الملكية:

أ- المشاريع الاستثمارية الخاصة وهي المشاريع التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة و الربح فيها على مالكيها.

ب- المشاريع الاستثمارية العامة وهي المشاريع التي تعود ملكيتها إلى الدولة، وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع وتحمل جميع أفراد المجتمع خسارتها إذا منيت المشاريع العامة بالخسارة .

ج- المشاريع المختلطة أو المشتركة:

وهي المشاريع التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الأفراد)، فأحياناً تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشاريع.

2/ المشاريع حسب الحجم والتي يمكن تقسيمها إلى:

أ- المشاريع الصغيرة الحجم تتميز بأنها :

- تعتمد على التكنولوجيا بسيطة.
- تغطي الإنتاج في فترة قصيرة نسبياً.
- تحتاج لرأس مال كبير لذلك فإن طريقة التمويل أكثر تعقيداً.
- تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة الإدارية.

¹ - العمري زهرة، عصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص17.

- تحتاج الى التركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية¹.
- 3- المشاريع الاستثمارية وفق أثر المشروع على طاقة منشأة وينقسم إلى :
- أ- مشاريع استثمارية جديدة : في حالة الرغبة في ممارسة نشاط استثماري جديد، أو رغبة التغلغل في أسواق جديدة محلية و أجنبية في ذات النشاط أو الخدمة التي ينتجها المشروع القائم.
- ب- مشاريع التوسع الاستثماري : هي امتداد صناعي أو خدمي للمنشأة القائمة كإضافة مصنع ينتج نفس المنتج والتي تنتجها المصانع القائمة للمستثمر.
- ج- مشاريع الإحلال الرأسمالي : كما في حالة إحلال الآلات في مصنع بالآلات أخرى جديدة تفوقها التكنولوجيا أو اقتصاديا، أو إحلال آلات حالية أصابها القدم بآلات أخرى من نفس النوع ذات كفاءة تشغيلية جيدة.
- د- مشاريع التطور التكنولوجي وتحسين اقتصاديات التشغيل : مثل مشاريع إحلال الطرق الآلية، أو أنظمة التحكم الميكانيكية و الإلكترونية محل الطرق اليدوية للإنتاج والمستخدم في منشأة ما قائمة.
- 4- المشاريع الاستثمارية من الناحية التبادلية : والتي يمكن تقسيمها إلى ما يلي :
- أ- المشاريع المانعة بالتداخل : وهي تلك المشاريع التي تتنافس على قدر محدد من الموارد و يؤدي اختيار احدها إلى رفض المشروع الآخر بالضرورة وهي مشاريع متنافية.
- ب- المشاريع المتداخلة أو المتكاملة: وهي تلك المشاريع التي يلزم إقامة أحدها بإقامة الآخر².
- 5- المشاريع الاستثمارية حسب النشاط القائم: ويمكن إدراجها كالاتي :
- أ- مشروعات زراعية: وهي التي يتركز نشاطها في المجال الزراعي.
- ب- مشروع صناعي: وهي المشاريع التي تنتج السلع والموارد الصناعية على اختلاف أنواعها ومنتجاتها قد يكون موجهة للاستهلاك المباشر.

¹ - خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل توجهات الجزائر الحديثة، تخصص مالية وتأمينات المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016-2017، ص45.

² - خديجة مراحي، المرجع السابق، ص46.

ج- مشاريع الخدمية: تتعدد مجالات هذه المشاريع مثل الصحة التعليم، السياحة، الاتصالات، التسويق والخدمات المصرفية... إلخ¹.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية و أهداف المشاريع الاستثمارية .

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نتطرق إلى خصائص وأهمية وأهداف المشاريع الاستثمارية وفق العناصر التالية :

أولاً / خصائص المشاريع الاستثمارية : تتميز المشاريع استثمارية بجملة من الخصائص نذكر منها :

1- **الغاية :** فكل مشروع استثماري يقوم من أجل تنفيذ غرض معين أو حل مشكلة معينة وتحقيق أهداف معينة.

2- **دورة حياة محدودة:** لكل مشروع استثماري يبدأ بالفكرة ثم التخطيط ثم التنفيذ والرقابة ثم مرحلة الانتهاء، فما يميز هذه الدورة أنها تبدأ وتنتهي في أوقات محددة قد تطول وقد تقصر.

3- **التفرد :** أي أن تنفيذ المشروع وإكماله يحتاج إلى أنشطة فريدة وغير روتينية وغير متكررة.

4- **الاعتمادية المتداخلة :** إن تنفيذ أي مشروع يحتاج إلى مجموعة من الأنشطة المتتابعة والتي تعتمد في تنفيذها وإتمامها.

5- **الصراع :** يؤدي التداخل والتشابك في أداء أنشطة المشروع إلى حدوث الصراع، وهذا فإن مدير المشروع والطاقي يعمل معه قد يدخلون في مرحلة من التنافس والتصارع، مع مختلف الأطراف للحصول على الموارد التي يحتاجها المشروع حتى يتمكنوا من إكماله في الوقت والكلفة والمواصفات المطلوبة.

6- **المخاطر :** إن جميع أنواع المشاريع تتعرض للمخاطر بدرجة متفاوتة، وذلك بسبب طبيعته أو أهدافه في الوقت المحدد والكلفة والمواصفات محددة يجعل الانحراف عن غيره لا يعرض المشروع إلى آثار سلبية ومخاطر محتملة².

ثانياً/ أهمية المشاريع الاستثمارية.

¹ - المرجع نفسه، ص 46.

² - العمري زهرة، عصام كنزة، المرجع السابق، ص ص 19، 20.

تكتسي المشاريع الاستثمارية أهمية بالغة في النسيج الاقتصادي للدولة و ذلك نظرا لسيطرتها على مساحة واسعة النشاط الاقتصادي، ويمكننا تلخيص هذه الأهمية ضمن النقاط الآتية:

- مساهمة المشاريع الاستثمارية في حل مشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- توفيره لعروض عمل للراغبين، وبالتالي المساهمة في التقليل من البطالة.
- يساهم في الحد من العجز في مميزات المدفوعة و التضخم.

بالإضافة الى مساهمته في تنشيط مستوى المنافسة، كما يدفع إلى الإبداع والابتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين في نفس الوقت يحتاج المشروع الاستثماري لجهود مضاعفة من أجل تحقيق أهدافه .

ثالثا/ أهداف المشاريع الاستثمارية :

تهدف المشاريع الاستثمارية لتحقيق جملة الأهداف نذكر منها:

- تعظيم الربح.
- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج.
- رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الوطنية وخاصة تلك التي لم تمتد إليها أيدي الاستخدام.
- زيادة قدرة المشاريع على استخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج من (المواد الخام والطاقة المحركة والقضاء على كافة صور الركود...إلخ).
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات.
- تعميق التصنيع المحلي للخامات المحلية والشراء الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة.
- تحقيق قدر مناسب من علاقات التشابك والترابط والاعتمادية المتبادلة.
- تقوية بنية الإنتاج الوطني.
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالي¹ .

¹ - بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019، ص 12.

خلاصة الفصل الأول:

ما نستخلص من خلال ما تقدم في هذا الفصل أن البنوك التجارية تعد طرفاً أساسياً وأصيلاً في منح القروض لتمويل مشاريع استثمارية وخاصة الناجحة أو ذات بعد التنمية القادر على تحدي المعوقات و الصعوبات لذلك فإن المعايير المعتمدة لدى البنوك كأنها توحدت إن صح التعبير عند جميع البنوك مهما كان شكلها وهي الفائدة والمخاطر والضمانات، وبالمقابل نجد أن

المشاريع الاستثمارية التي تدعمها البنوك التجارية تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي و إنعاش الاقتصاد الوطني، لذلك نجد أن تمويل هذه المشاريع يعد من أصعب العمليات، لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف.

الفصل الثاني

التمويل عن طريق القروض البنكية

تعد البنوك التجارية عماد الحياة الاقتصادية وكذا الاجتماعية، في كل دولة لأنها تلعب دوراً حيوياً، يتمثل في جذب الودائع والعمل على توظيفها وخاصة عملية الاقتراض التي تعد المصدر الأساسي لأرباح البنوك، فالقروض باختلاف أنواعها تمثل أحد أصناف التمويل اللازمة لإقامة نمو المشاريع على اختلاف أنواعها.

فتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض يجعل النشاط الاقتصادي يخضع لتوجيه وتشجيع أكثر، بالإضافة إلى القدرة على المراقبة بما يتعلق بسير المشروع الاستثماري. لذلك سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق قروض البنكية، والذي ارتأينا تقسيمه إلى مبحثين أساسيين، إذ سنتناول في **المبحث الأول**: مفهوم القروض البنكية، وسندرس **المبحث الثاني**: إجراءات منح القروض سياستها الاقتراضية .

المبحث الأول :

مفهوم القروض البنكية.

إن عملية الاقتراض من أهم الطرق لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات والأفراد لهذا تلجأ للبنوك من أجل تمويل مشاريعهم، حيث تلجأ إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية لقيام مختلف الأنشطة.

و للتوضيح أكثر حول مفهوم القروض البنكية، سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين حيث سنتطرق **المطلب الأول:** إلى تعريف وعناصر القروض البنكية، وسندرس ضمن **المطلب الثاني** أنواع وأهداف وأهمية القروض البنكية.

المطلب الأول:

تعريف القروض البنكية وعناصرها.

القروض مصدر أساسي من مصادر التمويل، سواء كان التمويل بالنسبة للأفراد أو المؤسسات أو حتى الدولة، إذ تضع من خلاله البنوك تحت تصرفهم وسائل عديدة من الائتمان فبالرغم من الضمانات التي يضعها البنك عند منح القروض فإن عملية الإقراض تبقى النشاط الرئيسي البنك لتمويل المشاريع الاستثمارية، نظرا لفوائدها على البنك.

لذلك سوف نفصل من خلال هذا المطلب ، تعريف القروض البنكية ضمن **الفرع الأول**، و سندرس عناصر القروض البنكية ضمن **الفرع الثاني**.

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية.

سنحاول من خلال هذا الفرع عرض بعض من التعريفات التي تناولت القروض البنكية على النحو التالي:

- يعرف القرض البنكي بأنه " عملية مالية يضع من خلالها المقرض (الدائن) مبلغ مالي تحت تصرف المقرض (المدين)، بموجب عقد يتضمن كل من المدة، معدل الفائدة، الضمانات طريقة التسديد"¹.

¹ - حلوش كمال، تمويل الاستثمارات، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة تلمسان، 2009، ص32.

- كما تعرف القروض أيضا على أنها "أساس نشاط البنوك و المؤسسات المالية، فهو فعل ثقة بين الطرفين، ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة و المخاطر، وبالتالي كل قرض يتضمن عنصرين (الفجوة الزمنية والثقة)، ولا يعتبر قرض إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية¹.

- وتعرف أيضا بأنها "وضع تحت تصرف الغير رأسمال مع التزام باسترداده، إما رأس ماله نفسه أو ما يعادله"، ويعرف كذلك على أنه "منح البنك الثقة وإعطاء حرية التصرف في المال الحقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال".

- ويغرف كذلك بأنه "علاقة اقتصادية قانونية يمنح لاستخدامه في فترة زمنية معينة مقابل التعهد بتسديد قيمته في وقت لاحق مع دفعة فائدة نظير ذلك".

ومن خلال ما تم تقديمه من تعريفات مختلفة للقروض نستنتج أن القروض، هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمتصرف استرداد أمواله في حال توقف العمل عن السداد بدون خسائر².

الفرع الثاني: عناصر القروض البنكية.

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نتطرق الى عناصر القروض البنكية، وفقا للنقاط التالية:

اولا/ الثقة:

البنك لا يقوم إلا بدراسة الوضعية المالية للزبون سواء كانت أوضاعه الحالية أو المستقبلية، و لكي يتحقق عامل الثقة على الزبون أن يقدم الضمانات للبنك، هذه الضمانات قيمتها المالية تفوق القرض³، فالثقة هنا هي الثقة التي يمنحها البنك للمقرض، أي التي يمنحها الدائن للمدين⁴.

¹ - عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص17.

² - العمري زهرة، المرجع السابق، ص ص 41، 40.

³ - صوالحي ايمان ، رباحي فاطمة الزهراء، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص ادارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس ، المدينة، 2019-2020، ص33.

⁴ - العمري زهرة، عصام كنزة، المرجع السابق، ص 41.

ثانيا/ تاريخ الاستحقاق:

وهي الفترة الزمنية ما بين منح الأموال واسترجاعها، فلا يعد قرضا مالم تكن الفجوة الزمنية محدودة، بمعنى أن يكون هناك فاصل زمني لمنح القرض ووقت استرجاعه، وقد تكون هذه المدة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

ثالثا/ مبلغ القرض:

ويرتبط مبلغ القرض عادة بحجم الموارد المالية للتوظيف لدى البنك ملائمة العميل و قدرته على السداد.

رابعا/ المديونية:

وهي العلاقة التي تربط بين العميل " المدين " و البنك بصفته " دائنا .

خامسا/ المقابل:

وهي الفائدة أو العائد الذي يحصل عليه البنك ، ويتمثل في سعر الفائدة و العمولات.

سادسا/ الضمانات:

وهي عبارة عن الضمانات التي يتمكن البنك من خلالها استرداد أمواله، في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

سابغا/ المخاطر:

ليس هناك ائتمان بلا مخاطر فالبنك دائما معرض للخطر مهما كانت قيمة الضمانات المقدمة من طرف العميل ومهمها عظمت أسباب الثقة فيعتبر عنصر الخطر مصاحبا للقرض¹.

المطلب الثاني:

أنواع و أهمية ومصادر وأهداف القروض البنكية.

القروض البنكية هي وسيلة هامة لتجسيد المشاريع الاستثمارية، ومن أجل ذلك يتطلب التمويل عن طريق القروض من البنوك باعتبارها مؤسسات مالية، لكن من أجل الحصول على القروض من لابد من اتباع مراحل لأنه يستحيل معرفة جدية المستثمر و قدرته و مصداقيته أو معرفة طبيعة الناتج التي تأتي في بعض الأحيان مخالفة تماما.

¹ - صوالحي ايمان، رباحي فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 33.

لذلك نجد أن القروض في حد ذاتها مختلفة فهي عبارة على أنواع مختلفة، وكل نوع فيها يرتبط بطبيعة الاستثمار في حد ذاتها، إضافة إلى أن هناك عدة أهداف تسعى البنوك التجارية و تسعى المشاريع الاستثمارية إلى تحقيقها، إضافة إلى الأهمية البالغة التي تحتلها القروض البنكية.

وهذه هي العناصر التي سنتطرق إليها ضمن هذا المطلب و الذي سنقسمه إلى ثلاثة فروع أساسية، اذ سنتناول في الفرع الأول : أنواع القروض البنكية، وسندرس ضمن الفرع الثاني أهمية القروض البنكية، وسنخصص الفرع الثالث لـ مصادر القروض البنكية.

الفرع الأول : أنواع القروض البنكية.

حيث نميز في هذا الإطار بين نوعين من الأساليب الكلاسيكية في التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية، وهما القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل، حيث يرتبط أساسا كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار في حد ذاته.

لذلك سنتناول أولا/ القروض متوسطة الأجل، و ثانيا/ القروض طويلة الأجل.

أولا/ القروض متوسطة الأجل:

توجد القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات عمر استعمالها 07 سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن يحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

حيث يرى الدكتور حمزة محمود الزبيدي ان القروض متوسطة الأجل " يعبر ائتمان الذي تنحصر مدة استحقاقه بين سنة إلى خمس سنوات ائتمان متوسط الأجل"¹.

بمعنى أن القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل : المعدات و الأدوات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج وغيرها وهي نوعان:

أ- القروض القابلة للتعبئة: يعني أن البنك يمكنه إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة المالية الأخرى أو البنك المركزي، إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منجه.

¹ - بلكعيات مراد، تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر/ مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 17، ص 190.

ب- القروض غير القابلة للتعبئة: يعني أن البنك لا يمكنه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو البنك المركزي، إذن فهو يجبر على انتظار سداد المقرض لهذا القرض¹.

ثانيا/ القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويلها هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة، التي يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدئ في الحصول على عوائد بحيث تفوق في الغالب 07 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة.

بينما يرى الدكتور حمزة محمود الزوبيدي أن القروض طويلة الأجل هي "الائتمان طويل الأجل تزيد مدته في العادة عن خمس سنوات لتصل في بعض الأحيان إلى 25 سنة"². أي أن هذه القروض توجد لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، مثل الحصول على العقارات والمباني، والأراضي³... وغيرها.

نظرا لطبيعة هذه القروض " المبلغ الضخم، و المدة الطويلة"، تقوم بها المؤسسات متخصصة لاعتمادها بتعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها، ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات، ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذا النوع من القروض.

وهناك من يضيف إلى طرق التمويل الكلاسيكي نوع آخر وهو القروض الإيجاري و الذي يعتبر فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، و أي كانت هذه الطريقة لاتزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تغيرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بيم المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقرضة، ورغم

¹ - العمري زهرة، عصام كنزة، المرجع السابق، ص 42.

² - بلكعبيات مراد، المرجع السابق، ص 191.

³ - العمري زهرة، عصام كنزة، المرجع السابق، ص 42.

حادثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لها¹.

الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية.

للقروض البنكية دورا كبيرا في تنمية القطاعات الاقتصادية، إذ أن ارتفاع حجم القروض من قبل البنوك لكافة القطاعات بما ذلك الأفراد تساهم بشكل فاعل ويؤثر بأبعاد متعددة على الاقتصاد الوطني، و بصفة عامة يمكن إبراز أهمية القروض البنكية من خلال النقاط التالية:

أولا/ تعتبر القروض البنكية من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة و لكن من جانب آخر يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية، و كلا الحالتين تسبب آثارا اقتصادية غاية في الخطورة، وقد يصعب في كثير من الأحيان معالجة ذلك.

ثانيا/ تعتبر القروض البنكية ومن خلال الفوائد و العمولات الدائنة التي يحصل عليها البنك بمثابة الدخل الرئيسي للبنك، و كلما نجح البنك في إدارة الائتمان من خلال الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة تزداد أرباحه المستقبلية و العكس بالعكس، و لذلك فإن هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الائتمان بأنواعه المختلفة لأنها تمثل الجانب الأكبر في استخدامه لذلك تولي البنوك للقروض عناية خاصة.

ثالثا/ تستخدم القروض البنكية كأساس لتنظيم عملية إصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار، يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الحدد العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان و بهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية².

¹ - فتاح زين الدين، نكاز علاء الدين، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، ص ص 37، 38.

² - فضيلة بوطورة، صباح عبد الرحيم، القروض البنكية الممنوحة للاستثمار في الجزائر، المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 03، العدد 02، أكتوبر 2019، ص 164.

رابعاً/ تعمل القروض البنكية على تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم أساس العقود و الوعد بالوفاء حيث يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال، من شخص لآخر يلعب البنك دور الوسيط للتبادل و لأداة استثمار للأموال في الإنتاج و التوزيع، كذلك تستخدم الدولة القرض البنكي للرقابة على نشاط المشروعات الخاصة بالدولة بواسطة الأرصدة الائتمانية، المخصصة لهذا الغرض، كما يساعد القرض البنكي على الادخار، ويجد من الاستهلاك و هذا يؤدي إلى القضاء علة التضخم¹.

الفرع الثالث: مصادر القروض البنكية.

تعتمد البنوك عند ممارستها لنشاط الإقراض على عدة مصادر نذكر منها:

أولاً/ الودائع:

تعد الودائع من أهم مصادر الأموال للبنك التجاري حيث يشكل نسبة كبيرة من إجمالي موارده، فالوديعة هي مبلغ مالي يقيد بجانب الدائن من الحساب المصرفي، وتسجل فيه عمليات السحب، الإيداع ومن أهم الودائع نذكر منها:

- 1- الودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي يودعها أصحابها لدى البنك، ولا يمكنهم سحبها أو سحب جزء منها، إلا بعد انقضاء المدة المحددة، ويحصل صاحب الوديعة على فائدة.
- 2- ودائع تحت الطلب أو الودائع الجارية: وهي الودائع التي تودع لدى البنوك دون قيود أو شروط، حيث يستطيع أصحابها سحبها جزئياً أو كلياً في أي وقت بإصدار الشيكات، ولا يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.
- 3- ودائع تحت إشعار: لا يمكن لأصحاب هذه الودائع سحبها إلا بإشعار من البنك حسب الفترة الزمنية المتفق عليها.

¹ - فضيلة بوطورة، صباح عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 165.

4- الأرباح المحتجزة: هي الأرباح التي يقرر البنك احتجازها من ما في الربح القابل للتوزيع لزيادة موارده، وهذا المصدر إضافة إلى أنه يمثل نوعا من الحماية، للمودعين فإنه يعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا¹.

5- الأموال المقرضة: تكون إما على شكل اقتراض في سوق رأس المال أو اقتراض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي.

6- مصادر تمويل أخرى:

هناك مصادر أخرى يمكن للبنك الاعتماد عليها بمنح القروض منها:

أ- التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في البنوك مثل تأمينات الاعتمادات المستندة.

ب- أرصدة صكوك مستحقة الدفع: يتميز إضافة إلى كونه مصدر أموال غير ثابت، بأنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع مصادر التمويل².

الفرع الرابع: أهداف القروض البنكية.

تتمثل أهداف هذا النوع من القروض من خلال علاقته بالمؤسسات الاقتصادية، ومدى تسهيله للمعاملات التي أصبحت تقدم على أساس عقود الثقة و الوفاء فهي تهدف إلى:

- الحصول على أرباح أي عوائد لتحقيق منافع عامة أو شخصية.
- تدعيم الهياكل الاقتصادية، عن طريق دعم المشاريع العامة وذات المداخل المضمونة، و كذا تحقيق التوازن في الميزان التجاري³.
- يوفر السيولة التي تحتاج إليها المؤسسة في كل مرحلة من مراحل نشاطها، وهو وسيلة لزيادة رأس المال من خلال توسيع استخداماته.

¹ - بلعبيدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر - خلال الفترة 2015-2020، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم مالية و محاسبة، كلية علوم اقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022، ص ص 13، 14.

² - المرجع نفسه، ص 14.

³ - بن حميدة الصادق، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص القانون الخاص، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016-2018 ص

- تسمح القروض الاستثمارية بالاستعمال الأفضل لرؤوس الأموال، وتمكن من القضاء على قوى التضخم.
- تساهم في ازدهار النشاط الاقتصادي و تقدمه.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر، فهو واسطة لتبادل و استغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- تمكن البنوك من الإسهام في تنمية النشاط الاقتصادي، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة و زيادة القوة الإنتاجية، إلى توسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسن مستوى المعيشة¹.
- إضافة إلى الأهداف التي تحققها القروض البنكية للمقترضين و التي يمكن حصرها في:
- تخفيف القروض البنكية الكثير من الصعوبات التي تعترض المؤسسات.
- يساعد في منح القروض البنكية على استثمار الفائض النقدي من قبل المؤسسات و الأفراد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بسيولة نقدية دون استثمارها.
- بإمكان القروض البنكية أن تغطي العجز الذي تعانيه المؤسسات فيما يتعلق بتمويل دورة استغلالها، من خلال منحها للقروض قصيرة الأجل، أو تمويل أصولها الثابتة بفضل توفيرها لقروض الاستثمار.
- تنظيم عملية الاقتراض وفق جدول زمني لتسديد، لا يتمكن البنك من المطالبة بالتسديد قبل فترة الاستحقاق.
- تعتبر القروض البنكية كعنصر مهم لتنظيم العلاقة المتبادلة بين مؤسسات الاقتصاد الوطني، أي إيجاد توافق زمني بين وحدات اقتصادية، لديه افائق ووحدات أخرى لديها عجز².

المبحث الثاني:

¹ - بن حميدة الصادق، المرجع السابق، ص 43.

² - فضيلة بوطورة، صباح عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 165.

إجراءات منح القروض وسياساتها الاقتراضية.

يعد الاقتراض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية، فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإجراءات، إذ أن العملية هي التي تحقق السياسية المالية، في أي بلد وفي الجزائر على وجه التحديد، و باعتبار أن مختلف البنوك تسعى وتفضل الاستثمار في القروض هذا يعني التعامل في أموال ليست ملكا لها، و بالتالي فإن هذه العملية لا تخلو من المخاطر الناجمة عن التعامل في هذه الأموال، اذ من المنطقي أن يسعى المسؤولون إلى إيجاد طرق ووسائل كفيلة لحفظ و صيانة ودائع الغير، مقابل الاستفادة من خدمات هذه الودائع¹. وللتوضيح أكثر ول إجراءات منح البنوك التجارية للقروض، والسياسة الاقتراضية التي تنتهجها، ارتأينا تقسيم هذا المبحث 1 على مطلبين ، اذ سنتناول في المطلب الأول : إجراءات منح القروض البنكية، وسندرس ضمن المطلب الثاني، السياسة الاقتراضية للبنوك التجارية.

المطلب الأول:

إجراءات منح القروض .

تعتمد عملية منح القروض الاستثمارية على العديد من العوامل التي تؤثر على سياسة منح القرض لتحقيق الهدف المراد وهو تحقيق أكبر ربحية للبنك مقدم القرض من جهة، وتقدم تسهيلات لطالب القرض من جهة أخرى، اذ يجب أن تراعي عملية منح القرض جملة من المعايير، و يمر القرض بمراحل و شروط التي يدرسها البنك للتوصل إلى قرار منح القرض من عدمه. و للتوسع أكثر حول إجراءات منح القروض ، سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع أساسية، اذ سنتطرق في الفرع الأول إلى الدراسة التقنية و المالية لطالب القرض، و سندرس ضمن الفرع الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية.

الفرع الأول: الدراسة التقنية و المالية لطالب القرض.

¹ -لوراتي ابراهيم، القروض البنكية و إجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجلفة، 2019، ص 199.

تعتبر الدراسة التقنية و المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقوم بمنح القروض، إذ تقوم بدراسة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية، لتحديد نقاط قوتها و ضعفها، و التي تساعد البنك في اتخاذ القرار النهائي¹.

وهو ما سنتناوله بنوع من التوضيح ضمن النقاط التالية:

أولاً/ الدراسة التقنية لطلب القرض:

- 1- المعلومات اللازمة لإقرار القرض: لابد من توافر معلومات أساسية التي من خلالها يتم قراءة المركز المالي للمؤسسة طالبة القرض و نذكر منها ما يلي:
 - القوائم المالية " المركز المالي و الدخل" للمؤسسة طالبة القرض.
 - معلومات مالية إضافية في حالة طلب عدة أنواع من القروض.
 - نوعية الضمانات التي يقدمها المركز الرئيسي للمؤسسة، إذا كان النشاط الفرعي محدود.
 - القروض الأخرى التي سبق للمؤسسة الحصول عليها ونظام سدادها ونوعية الضمانات المقدمة.
 - تحديد الظروف التي يتم في ظلها تحديد القرض وشروطه.
 - إذا كان القرض بضمان ما، فنضيف نسبة القرض إلى قيمة الأصل الضامن و بذلك يتحدد هامش الأمان و يتحدد ميعاد استحقاق القرض.
 - تقرير من حيث حجم القرض ومدته.

ثانياً/ التحليل المالي لدراسة القروض الاستثمارية:

- تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض الاستثمارية، إذ تقوم بقراءة المركز المالي بالاعتماد على النسب المالية، ومدى قدرتها على توليد تدفقاتها النقدية التي تكفي لتسيير عملياتها و أداء التزاماتها، وبالتالي تحديد نقاط ضعفها وقوتها، و التي تساعد على اتخاذ القرار النهائي والمتمثل في منح القرض أولاً، ويقوم التحليل المالي² على :
- محددات التحليل المالي، والذي يقوم أساساً على المحددات التالية:
 - وجب أن تكون المعلومات المالية وافية و دقيقة حتى تكون نتائج التحليل المالي دقيقة.

¹ - علاش شهرزاد، معايير منح القروض الاستثمارية-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تكل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018، ص 85.

² - علاش شهرزاد، المرجع السابق، ص 87.

- التحليل المالي يطرح الأسئلة أكثر من إعطاء الإجابات.
- يركز المحلل المالي على جانب الربحية و السيولة.
- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- لجوء الكثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانيتها مما يعيق عمل المحلل المالي.
- إضافة إلى تحديد النسب و يتم ذلك من خلال تحديد النسب الهيكلية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية.

ثالثاً/ الحصول علة معلومات مقدم الطلب:

عادة ما يقوم المقرض بتقديم طلب الاقتراض يتضمن قيمة القرض و السبب الذي يدعوه الى الاقتراض، والقرض التي سبق الحصول عليها، و أسماء البنوك المتعامل معها، و للعميل خمس سيمات أساسية:

1- قدرة العميل : ويقصد بها مدى قدرته على تسديد ما عليه من مستحقات وفقاً للمواعيد المحددة، اذ تعد القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل والميزانية العمومية مصدراً أساسياً لتلك المعلومات.

2- شخصية العميل: وتتمثل في رغبة العميل في تسديد المستحقات في المواعيد المحددة، فقد تكون له قدرة على السداد في المواعيد المحددة إلا أن رغبته في السداد للمستحقات في الآجال المعنية غير مؤكدة.

3- رأس المال: ويقصد به نسبة أموال الملكية إلى إجمالي الموارد المتاحة، وبالطبع كلما ارتفعت تلك النسبة كلما زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته من العميل¹.

4- الظروف المحيطة: ويقصد بها الحالة الاقتصادية السائدة على نشاط العميل وعلى قدرته على سداد ما عليه من مستحقات، وبالطبع تتفاوت الأنشطة من حيث مدى تأثرها بالحالة الاقتصادية السائدة، وبالتالي تتفاوت جاذبية طلبات الاقتراض التي تستهدف تمويل تلك الأنشطة.

الفرع الثاني: مراحل منح القروض الاستثمارية.

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نتطرق الى خطوات ومراحل منح التمويل من خلال النقاط الآتية:

¹ - لورتي ابراهيم، المرجع السابق، ص 205.

أولاً/ حصول العميل على موافقة مبدئية من مدير البنك أو رئيس متابعة القروض.

ثانياً/ إيداع ملف القرض والمتكون من الوثائق التالية:

- طلب خطي يبين من خلاله نوع التمويل المطلوب، مدة التمويل، الغرض من التمويل والضمانات المقترحة، وقد يكون الطلب على شكل نموذج مستخرج من البنك ذاته¹.
- شهادات أداء المستحقات " مصالح الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء".

- الميزانيات المالية لثلاث سنوات التي سبقت طلب التمويل، مرفقة بجدول حسابات النتائج.
- وثائق أخرى تساعد على تقييم أداء المؤسسات والحكم على سمعتها " قائمة العتاد، قائمة العمال، شهادات حسن التنفيذ".
- إضافة إلى أن دراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع في حال قروض الاستثمار تنجز من طرف مكتب دراسات معتمد².

ثالثاً/ اتخاذ القرار النهائي:

وهناك ثلاث مستويات عند اتخاذ القرار النهائي بشأن منح الائتمان من عدمه على مستوى إدارة البنك وهي:

- 1- أن يكون القرار عنده من صلاحيات مدير البنك، بحيث يقدم هذا الأخير تقريره مباشرة الى المديرية الجهوية التي لها الحق في قبول أو رفض طلب القرض.
- 2- يكون قرار القرض عنده من صلاحيات لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية، حيث تدرس الوكالة ملف القرض، ثم تحول نتيجة الدراسة ، الى المديرية الجهوية لكي يتم اتخاذ القرار النهائي.
- 3- يصبح القرار عنده من صلاحيات مديرية المؤسسات العامة للبنك الوطني الجزائري، بحيث تتم دراسة الملف على مستوى إدارة الوكالة، ثم تحول نتيجة الدراسة الى المديرية العامة من أجل اتخاذ القرار النهائي³.

رابعاً/ الإجراءات التكميلية التي تسبق المنح الفعلي للقرض:

¹ - بادي جمعة، المرجع السابق، ص ص 30، 31.

² - المرجع نفسه، ص 31.

³ - بادي جمعة، المرجع السابق، ص 31.

حيث أنه بعد الموافقة النهائية على القرض يبلغ العميل رسميا و هذا برسالة خطية تعرف بقرار الموافقة البنكية و تتضمن هذه الأخيرة الإجراءات التي يجب أن يقوم بها الزبون قبل الحصول الفعلي وتمثل هذه الإجراءات عموما في :

1- توثيق الضمانات: مثل وثائق رهن العتاد الممول في حالة شراء الآلات ، وثائق رهن الصفقة في حالة التسبيقات على وضعية الأشغال، عقد الملكية في حالة رهن المباني شهادة السلبية من المحافظة العقارية و طلب كفالة تضامنية للشركاء في حالة الكفيل ش.ذ.م.م.

2- تفويض تنازلي: وهذا عن طريق حقوق تأمين كامل الأخطار بمقتضاه ترسل الوكالة طلب الى المركز المتكفل بالأخطار بالجزائر، بغية إجراء بحث شامل حول العميل، وحول الأخطار المتوقعة من العميل.

3- عقد تأمين مهني :يستلم البنك عقد مهني من طرف شركة التأمين نيابة عن المدين.

4- التوقيع على اتفاقية القرض القصير، وهذا في حالة قروض و اتفاقية القرض متوسط و طويل المدى في حالة قروض الاستثمار.

5- القيام بفتح حساب جاري، يفتح هذا الحساب على مستوى الوكالة.

6- تعهد خطي يقدم من طرف العميل و يتعهد بعدم سحب الأرباح قبل دفع مبلغ القرض.

خامسا/ بعد استكمال الإجراءات يتم تعبئة القرض، أي تحويل مبلغ القرض الى الحساب الجاري الخاص بالعميل على مستوى الوكالة¹.

المطلب الثاني:

سياسة الاقتراض في البنوك التجارية.

لابد لكل بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن يكون له سياسة الاقتراض مكتوبة، والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك.

لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب أن نسلط الضوء على سياسة الإقراض و إعدادها من

خلال تقسيمه إلى الفروع التالية:

الفرع الأول : تعريف سياسة الإقراض.

¹ - المرجع نفسه، ص 32.

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها "مجموعة القواعد و الإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها و تحصيلها ، و بناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد إلى تحكم عملية الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة و مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض¹.

الفرع الثاني: شروط الإقراض.

تتعرض البنوك التجارية مثل غيرها من منشآت الأعمال عند ممارسة نشاطها المرتبط بتقديم القروض والائتمان إلى جملة من المعايير والشروط يتبعها أي بنك عند منحه القرض وتتمثل في: أولاً/ الشخصية: وهي العنصر الأول والأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والشخصية التي يتمتع بها من قدم له القرض أو الائتمان، عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيم التي تأثر على مدى التزامها بتعهداته أما البنك فالأمانة و الثقة والمصادقية وبعض خصائص الشخصية الأخرى تشير كلها الى حجم شعور الفرد ، وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه و عادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض بالمسؤولية، فيما اذا كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

ثانياً/ القدرة: أحد أهم العناصر التي تؤثر بمقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ويضمن ذلك الأهمية النسبية التي تتمتع بها عنصر الشخصية، رغم أن القدرة تحدد مقدرة المقترض في إعادة ما اقترضه من البنك إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية المقدرة كمتغير في المخاطر وهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض، أنه قادراً على مباشرة أعماله و إدارتها، إدارة حسنة وسليمة².

ثالثاً/ رأس المال: من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند تقديمها للقروض وجود ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم و سندات و قروض طويلة الأجل قد منحها

¹ - طلاب أسماء بن بوجليطة تركية، التومي فاطمة، معايير وإجراءات منح قروض الاستثمار و قروض الاستغلال، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 25.

² - نصبة مسعودة، سلاطية شهرة، ديدش رانيا، تسيير القروض البنكية في البنوك التجارية، بحث في مقياس تقنيات البنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020، ص12.

لغير، ونقصد به جميع الموجودات المنقولة وير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، وكلما زاد رأس المال انخفضت مخاطر البنك و العكس بالعكس ، إذ أن رأس المال يمثل قدرة المقترض المالية.

رابعاً/ الضمان: ويقصد به مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة و غير منقولة، و سمعة أدبية مؤهلة، التي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية إذ لا يشترط امتلاك لكي يعتمد عليها البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض لذلك الضمان بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للقرض لذلك قسمت القروض بحسب ضماناتها ، فهناك قروض بضمان بضائع، أو بضمان مالية أو بضمان محاصيل زراعية أو بضمان رهن عقاري أو شخصي، أو بدون ضمان.

خامساً/ الظروف: ويقصد بها الظروف الاقتصادية ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض، ونعني بها أن الظروف هي البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة¹.

الفرع الثالث: مكونات سياسة الإقراض.

لا توجد هناك سياسة نمطية تطبقها البنوك التجارية، و لكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لآخر وفقا لأهدافه ومجال تخصصه و هيكله التنظيمي و حجم رأس ماله، وبصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة. أولاً/الأخذ في الحسبان الاعتبارات القانونية:

حيث يجب أن تعكس السياسة الاشتراطات و القيود القانونية للتوسع أو لتقييم الائتمان وبذلك لا يحدث تباين السياسة الخاصة بالبنك و التشريعات المنظمة للعمل البنكي، و السياسة الائتمانية، والقيود التي يضعها البنك المركزي

¹ - المرجع نفسه، ص 13.

ثانيا/ تقرير حدود ومجال الاختصاص:

إذ أن السياسة تبين حدود ومجال الاختصاص و مستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات، وعلى أن يقر مجلس الإدارة هذه التعويضات وحدودها على الأقل

ثالثا/ تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك:

من المكونات الأساسية لسياسة الإقراض في البنك التجاري النص على القروض التي يتعامل فيها البنك ، وبذلك يتم الفصل المبدئي بين المقبولة أي القروض التي تتماشى مع سياسة البنك، و تلك غير المقبولة، مثال ذلك إذا كان من سياسة البنك التوسع في منح الائتمان لتمويل عمليات استيراد السلع من الخارج، ولكنه لا يمنح قروض لأغراض الإسكان ففي هذه الحالة إذا تقدم العميل بطلب للحصول على قرض لتمويل عمليات إنشاء مساكن في هذه الحالة لا ينظر في هذا الطلب لأنه يخالف السياسة التي يتبعها في ظل الظروف الحالية مما يوفر وقت و جهد المسؤولين عن منح الائتمان في الاستقصاء و التحري عن طالب القرض و التركيز على الطلبات التي تتماشى مع سياسة البنك¹.

رابعا/ تحديد الحجم الإجمالي للقرض:

يقصد بها إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها لعملائه ككل ولعمل واحد و تنقيد البنوك عادة في هذا المجال بتعليمات أو قواعد يمنعها ويسطرها البنك المركزي، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار حجم الموارد المتوفرة لدى البنك.

خامسا/ تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

¹ - قروط زهرة، العايدى سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2014-2015، ص 30.

من المعلوم أن القروض تصنف تبعا لنوع الضمانات مع مراعاة أنه عندما يقوم البنك بمنح القرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعي أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض و الفرق بينهما يسمى الهامش¹.

سادسا/ التكلفة أي سعر الفائدة و المصاريف الإدارية:

يمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة علة منح الائتمان سواء في شكل مصاريف إدارية و عمولات أو سعر الفائدة، وقد تعددت وجهات النظر في هذا الشأن و لكن من الأفضل توحيد تكلفة الخدمة المؤدية داخل المنطقة الواحدة اذا كانت هذه التكلفة تحدد مقدما و بصفة عامة لابد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث الاختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.

سابعا/ المنطقة التي يخدمها البنك:

يجب أن يقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك و يمتد نشاطه اليها، و التي تتوقف على حجم البنك و قدرته على خدمة عملائه، و قدرته على تحمل المخاطر عند منح الائتمان ولا شك أن لرأسمال البنك تأثير في تحديد هذه المنطقة.

ويعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من أكثر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى².

ثامنا/ مجالات الإقراض المسموح بها أو غير المسموح بها:

تعمل السلطات النقدية على تحديد نوع القروض المسموح بها، وذلك عن طريق معرفة مصير تلك القروض إلى أين تذهب وما مدى توافقها مع النظام العام، اذ أن هناك قروض غير مرغوب بها، فالغرض الذي اقترضت من أجله يجب أن يكون مسموح، ولا يكون لغاية خطيرة مثل تمويل الإرهاب، أو تمويل تجارة الأسلحة، أو في مجالات صناعية يحتمل تعرضها لأزمة أو مجال تجارة المشروبات الكحولية.....فهي غير مسموحة.

تاسعا/ شروط معايير منح الائتمان.

¹ - نسبة مسعودة، سلاطينة شهرة، ديديش رانية، المرجع السابق، ص 10.

² - قروط زهراء، العايدى سعيدة، المرجع السابق، ص ص 31، 30.

يعد تحديد نوعية القروض أو مجالات منح الائتمان التي يتعامل فيها البنك، ينبغي تحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض، وبذلك تشكل أساس القبول المبدئي، وبناءاً على ذلك تتم الإجراءات الأخرى كالتحري، والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي.

بمعنى أن تحدد هذه المسائل و تدون في كتيب، ويبدو ذلك واضحاً في البنوك الكبيرة، في شكل دليل الحصول على الائتمان، حيث أن هذه الإجراءات تسهل عملية تنفيذ السياسة¹.
الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض النقدية.

يعتبر حجم و تكوين القروض أو الائتمان كمتغير تابع لدالة تتأثر بمجموعة من العوامل المستقلة ومن أهم هذه العوامل:

أولاً/ سياسات البنك المركزي و السلطات النقدية:

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك في تحديد نوعية و حجم القروض الممنوحة من البنوك و يتبع البنك المركزي في ذلك مجموعة من أدوات الرقابة الكمية المؤثرة على حجم الائتمان فيما يعرف بالأدوات الكمية العامة للسياسة النقدية، ومن أهم هذه الأدوات التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني و سعر الخصم ، ويؤدي زيادة نسبة الاحتياطي إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المتخصصة للتوظيف و العكس صحيح هذا و يؤثر سعر الخصم في إمكانية البنك في حصوله على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية لديه إذ أن رفع الخصم يزيد من تكلفة القروض و يرفع أسعار الفائدة عليها وبالتالي يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان أو القرض .
ثانياً/ حجم رأس المال وحقوق الملكية²:

يتكون هيكل الموارد لدى البنوك التجارية عادة من حقوق الملكية و الودائع و الأموال المقترضة من البنوك و المراسلين وفي مقدمة حقوق الملكية، يبدأ البنك عادة برأس المال وعموماً فإن كل بند من هذه البنود له أهمية و تكلفة خاصة و يمثل تأثيراً و طبيعة معينة علة نمط القروض و يؤدي رأس المال في البنك وظائف أساسية ألا وهي :

1- القدرة على مواجهة الخسائر غير المتوقعة.

¹ - قروط زهراء، العائدي سعيدة، المرجع السابق، ص 31.

² - سارة بن عبد الحليم، المرجع السابق، ص 86، 87.

2- إن رأس المال له دور نفسي لدى كل المودعين و المقترضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك مما يقوي قدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته أكبر على سداد الالتزامات.

3- تمويل العمليات الجارية، الخاصة بتجهيزات الفروع وتمويل جزء من القروض و الاستثمارات في بداية نشاط البنك.

4- أداة لتحسين الإنتاجية حيث يعتبر رأس المال هو الأداة التي يستخدمها المساهمون للضغط المستمر من أجل تحسين الكفاءة الإدارية للبنك إذ أن التشريعات في معظم دول العالم تشترط أن يتم البنك في شكل شركة مساهمة حيث يكون عدد المساهمين يزيد عن رقم معين و بالتالي فإنهم يمثلون أفكار متعددة و يمثلون ضغط مستمرا على الإدارة لتحسين الكفاءة¹.

ثالثا/حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها.

وتمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف و يؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك في حجم القروض الممنوحة فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب أكثر عرضة للسحب من أي نوع آخر من الودائع ، كما أن اتجاه الودائع المستمر للارتفاع يمكن أن يغير البنك بزيادة توظيفه في الإقراض و الاستثمار هذا وكلما كانت ودائع البنك مملوكة لعدد كبير من العملاء، كلما زادت قدرة البنك في منح الائتمان طويل الأجل هذا ويزيد من مرونة البنك في توظيف أمواله انتشار الودائع والنشاط في مناطق جغرافية متعددة².

الفرع الخامس: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض.

إن الوظيفة الأساسية للبنك في تشغيل الأموال التي يحصل عليها من مصادره المختلفة بكفاءة، من أجل تحقيق أهدافه الخاصة و تفعيل دوره في التنمية الاقتصادية، لذلك فإن سياسة الإقراض يجب أن تعتمد على مجموعة من الأسس والاعتبارات وهي:

أولا/ الربحية:

¹ - سارة بن عبد الحليم، المرجع السابق، ص 87.

² -خضران يحي، بن طرفة موسى، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013، ص 87.

تسعى إدارة البنك إلى تحقيق أكبر قدر من الزيادة في ثروة البنك عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لأن المعيار الأساسي لدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي يحققها، وتوزع هذه الأرباح بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل احتياطات اجبارية و اختيارية و مخصصات متنوعة و ارباح معدة للتوزيع و تحقيق الأرباح يعني تكون إيرادات البنوك أكبر من تكاليفه، والمصرف يسعى أن تكون كل عملية يقدمها تتطوي على عائد، إلا أن البنك عند تقديره لهذا العائد قد ينظر الى المدى البعيد أي أن البنك يقدم تسهيلات للعميل آملا في تشجيعه على استخدام البنك في عمليات تعود عليه بالربح في المدى البعيد.

ثانيا/السيولة:

إن مقدار السيولة لأي مال تتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما زادت هذه السهولة ازدادت السيولة¹.

ملخص الفصل الثاني :

ما نستخلصه من خلال ما تما تقديمه ضمن هذا الفصل ، أن القروض البنكية تعد من أهم طرق استثمار الموارد المالية البنكية، حيث تسهم هذه العملية في تحقيق السياسة المالية في الجزائر، حيث أن أغلب البنوك وخاصة البنوك التجارية تفضل الاستثمار في القروض أي التعامل في أموال ليست ملكا لها، بحيث تختلف مصادر هذه الأموال باختلافها وتنوعها، لذلك نجد أن عملية منح القروض وتكوينها لها قواعد أسس مضبوطة ومنظمة تلتزم كل البنوك باحترامها و عدم مخالفتها،

¹ - بوشناق يحي ، ورشام بن بوزيان، سياسة الاقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، مقال من ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية الاقتصادية-واقع و تحديات--، منشور على الموقع :<https://iefpedia.com>، تاريخ الاطلاع 20مارس2023

والا اعتبرت مصادر غير مشروعة، كما أن عملية منح القروض من أجل إنشاء مشاريع استثمارية محدد بإجراءات و معايير معينة، تتماشى والسياسة الاقتراضية المتبعة

خاتمة

ما نستخلصه أخيرا من خلال دراستنا لموضوع دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ، أن موضوع دعم و تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية وجد صدا واهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين على المستوى الوطني، و كذا المستوى الدولي، نظرا لدورها الفعال في انعاش الاقتصاد الوطني، وذلك نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها التي تجعلها قادرة ووسيلة إيجابية من أجل فتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل، و تنمية النشاط الاقتصادي، إضافة إلى العمل على رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

ومن خلال ما تقدم توصلنا الى جملة من النتائج نذكر منها:

- تعد البنوك التجارية من أهم الأطراف الفعالة في دعم المشاريع الاستثمارية، إذ أن البنوك تعتبر مصدرا أساسيا في عمليات الدعم بمختلف القروض وتوفير الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- المشاريع الاستثمارية وسيلة مهمة لاستغلال الطاقات البشرية والطبيعية والمالية، وهذا من خلال الموارد التي تستعمل في المشاريع الاستثمارية.
- تقوم البنوك التجارية بأعمال مختلفة تساهم هذه الأنشطة في تطوير وتنمية الاقتصاد، ومى أهم هذه النشاطات القيام بعمليات دعم المشاريع الاستثمارية.
- تعد القروض البنكية الاستثمارية مصدر تمويل في غاية الأهمية للمشاريع الاستثمارية إضافة الى تعدد وتنوع أشكال القروض البنكية.
- تتناسب القروض البنكية مع مدة وحجم المشاريع الاستثمارية المتوسطة وطويلة الأجل إضافة إلى أن القروض البنكية باتت ضرورة حتمية لتمويل المشاريع الاستثمارية بسبب ضخامة تكاليف المشاريع الاستثمارية.
- البنك مؤسسة مالية دورها منح الخدمات المصرفية من خلال استلام الودائع ومنح القروض الاستثمارية، لأن الاستثمار يعد ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية.
- المخاطر ملازمة للعمل البنكي دون استثناء أو تفريق بين البنوك التجارية وغيرها من البنوك، لذلك فإن إدارة المخاطر اصبحت ضرورة حتمية لإنجاح البنوك و استمرارها.

- تستعمل البنوك التجارية في تعاملاتها مع الزبائن الحيطة والحذر لتجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر.
- عدم التقييم الجيد لعوامل منح القروض سواء تلك الخاصة بالعميل أو تلك الخاصة بالبنك أو الخاصة أيضا بالقرض، قد يؤدي إلى تعثر القروض المصرفية.
- لا تستطيع البنوك التخلي عن الضمانات الكلاسيكية التقليدية حتى لو استحدثت ضمانات أخرى.
- لا يقوم البنك بإجراء عملية التوقيع على القرض إلا بأخذ بعين الاعتبار عوامل أساسية كالمقدرة و الثقة و السمعة و القدرة على تمويل الدخل، ودرجة الملكية للأصول و الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة طالبة القرض حاليا و مستقبلا، عن طرق تحليل مالي دقيق و دراسة داخلية و أيضا على المستوى الخارجي شاملة وفعالة.
- انطلاقا مما قدمناه من نتائج نقترح جملة من التوصيات:
- العمل على ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي والمالي بشكل دقيق و عميق حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني و التكيف مع التطورات العالمية بكفاءة و فعالية.
- ضرورة البحث عن طرق تمويل حديثة كالتحويل عن طريق رأس المال المعاصرة، و التمويل الإيجاري ومحاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامية و الاستفادة منها.
- ضرورة أخذ الحيطة و الحذر عند دراسة ملفات قروض الاستثمار بتحديد المخاطر وقياسها و العمل على التقليل من نتائجها.
- التخفيف من الشروط و الضمانات التي تضعها البنوك ولو بدرجة قليلة و ذلك من أجل دعم وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مجال المشاريع الاستثمارية.
- إعطاء التوجيهات والنصائح للشباب المقبل على إنشاء المشاريع الاستثمارية إضافة إلى المرونة في اتخاذ قرارات التمويل ومراعاة حال و ظروف كل عميل طالب للتمويل.
- العمل على تخفيض معدلات الفائدة الخاصة بالقروض لاستقطاب عملاء جدد مع مراعاة عدم الإضرار بالبنوك.

- ضرورة إزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه الزبائن و في مقدمتها عقبات الحصول على التمويل من طرف البنك إذ لابد أن تنحصر الفترة بين طلب القرض و الحصول عليه ، اذ تعد الفترة طويلة بسبب طول مدة دراسو طلبات القرض و كثرة الوثائق.
- العمل على عصرنه القطاع البنكي و رقمنته لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة ، إضافة إلى تسريع المعاملات فيه.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- قائمة المصادر :

1- الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر، العدد 52، الصادرة في 27 أوت 2003.

ثانيا - المراجع باللغة العربية :

-الكتب:

2- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عناية، 2008.

3- حلوش كمال، تمويل الاستثمارات، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة تلمسان، 2009.

4- خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، الطبعة 01، المناهج للنشر والتوزيع،

1998

5- رابح خودي، رقيه حساني، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

6- رشدي صلاح عبد الفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

2- الاطروحات و المذكرات الجامعية :

أ - مذكرات الماجستير :

7- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

ب- مذكرات الماستر:

8- الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية حالة بنك الوطني الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص نقود مالية و بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

- 9 - العمري زهرة، عصام كنزة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.
- 10 - العقون سميرة، فطحية عمار آمال، علال عواطف، النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، - دراسة حالة الجزائر من 2001 - 2017 ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص الاقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر، 2018 - 2019 .
- 11 - بادي جمعة، إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019.
- 12- بصيلة هناء، بوحبيبة أميرة، آليات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل 043، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2018 - 2019 .
- 13- بلعبيدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر - خلال الفترة 2015-2020-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم مالية و محاسبة، كلية علوم اقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021-2022.
- 14- بن حميدة الصادق، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة تكل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص القانون الخاص، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018-2016.
- 15 - بهلول عبد المجيد مراد، مداحي هشام، معايير منح قروض الاستغلال في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص

- اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس ، المدينة ، 2021 - 2022 .
- 16- خضران يحيى، بن طرفة موسى، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
- 17- خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل توجهات الجزائر الحديثة، تخصص مالية وتأمينات المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016-2013.
- 18 - دويس ميمونة، أثر القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال 1990 - 2018، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021 - 2022.
- 19- طلاب أسماء بن بوجليطة تركية، التومي فاطمة، معايير وإجراءات منح قروض الاستثمار و قروض الاستغلال، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.
- 20 - صوالحي ايمان ، رباحي فاطمة الزهراء، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص ادارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس ، المدينة، 2019-2020.
- 21 - ضيف خلاف، البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم ، التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ام البواقي، 2014-2015.
- 22 - سارة بن عبد الحليم ، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري، بعين مليلة، مذكرة تدخل ضمن طلبات نيل شهادة الماستر،

- تخصص تأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2011 - 2012 .
- 23- علاش شهرزاد، معايير منح القروض الاستثمارية-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.
- 24 - عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.
- 25 - فتاح زين الدين، نكاز علاء الدين، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة. 2018-2019.
- 26- قروط زهرة، العايدي سعيدة، تقييم آليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2014-2015.
- 27 - مولاي عمر مليكة، التمويل البنكي للمشاريع المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، دراسة حالة BNA ، تميمون الوكالة 151، مذكرة تدخل ضمن المتطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار ، 2016 - 2017 .
- 28- نجاة محبوب، مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية تأمينات و تسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2001-2012.

- 28- نصبة مسعودة، سلاطنية شهرة، ديديش رانيا، تسيير القروض البنكية في البنوك التجارية، بحث في مقياس تقنيات البنوك، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019-2020.
- 29 - نويوة نورة ، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تخصص مالية، قسم المالية والمحاسبة، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
- 30 - لمرشدي سميرة، بطراوي رزيقة ، دراسة مدى فعالية التمويل البنكي المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ،مذكرة تدخل ضمن الطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم المالية والمحاسب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.
- 31- هاني براهيم ، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، مذكرة تدخل ضمن الطلبات شهادة الماستر ،تخصص قانون الأعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019 - 2020 .
- 32- هدى بوشامة ،التمويل البنكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة أم البواقي-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات ثاني شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011 - 2012 .
- المقالات العلمية :
- 33- بلكعيبات مراد، تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية في الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 17.
- 34- فضيلة بوطورة، صباح عبد الرحيم، القروض البنكية الممنوحة للاستثمار في الجزائر، المجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 03، العدد 02، أكتوبر 2019.
- 35- كموم عبد القادر، تسويق الخدمات المصرفية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 29.

36 - لوراتي ابراهيم، القروض البنكية و إجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، الجلفة، 2019.

37- مبارك بن طيبي، الرقابة المصرفية على البنوك التجارية في التشريع الجزائري، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية و السياسية، المجلد 003 العدد 05.

- محاضرات جامعية:

38 - دروس الخط، محاضرات في مقياس تسيير مالي، مقدمة لطلبة السنة الثالثة مالية المؤسسة، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- المواقع الالكترونية:

39- بن حراث حياة، يوسف رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة مستغانم-، ص 46، مقال منشور على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz>، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2023.

40- بوشناقة يحيى، ورشام بن بوزيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، مقال من ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية الاقتصادية-واقع و تحديات-، منشور على الموقع: <https://iefpedia.com>، تاريخ الاطلاع 20 مارس 2023.

41- محاسبة البنوك، مقال منشور على الموقع: <https://iefpedia.com>، ص 01، تاريخ الاطلاع: 18 فيفري 2023.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
	الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للبنوك التجارية والمشاريع الاستثمارية
6	المبحث الأول : مفهوم البنوك التجارية
6	المطلب الأول : تعريف وخصائص البنوك التجارية
6	الفرع الأول : تعريف البنوك التجارية
8	الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية
10	المطلب الثاني : وظائف وموارد واستخدامات موارد البنوك التجارية
11	الفرع الأول : وظائف البنوك التجارية
12	الفرع الثاني : موارد البنوك التجارية
14	الفرع الثالث : استخدامات موارد البنوك التجارية
15	الفرع الرابع : أهداف البنوك التجارية
16	المبحث الثاني : مفهوم التمويل والمشاريع الاستثمارية
16	المطلب الاول : مفهوم تمويل البنكي
16	الفرع الأول : تعريف و أهمية التمويل
18	الفرع الثاني : أهمية التمويل البنكي
20	المطلب الثاني: أنواع و مصادر التمويل
24	المطلب الثالث : المشاريع الاستثمارية
25	الفرع الأول : تعريف المشاريع الاستثمارية وأنواعها
27	الفرع الثاني : خصائص وأهمية و أهداف المشاريع الاستثمارية
30	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني : التمويل عن طريق القروض البنكية
33	المبحث الأول : مفهوم القروض البنكية
33	المطلب الأول : تعريف القروض البنكية وعناصرها

33	الفرع الأول : تعريف القروض البنكية
34	الفرع الثاني : عناصر القروض البنكية
35	المطلب الثاني : أنواع و أهمية ومصادر وأهداف القروض البنكية
36	الفرع الأول : أنواع القروض البنكية
38	الفرع الثاني : أهمية القروض البنكية
39	الفرع الثالث : مصادر القروض البنكية
40	الفرع الرابع: أهداف القروض البنكية
42	المبحث الثاني : إجراءات منح القروض وسياساتها الاقتراضية
42	المطلب الأول : إجراءات منح القروض
43	الفرع الأول : الدراسة التقنية و المالية لطالب القرض
45	الفرع الثاني : مراحل منح القروض الاستثمارية
47	المطلب الثاني : سياسة الاقتراض في البنوك التجارية
47	الفرع الأول : تعريف سياسة الإقراض
47	الفرع الثاني : شروط الإقراض
48	الفرع الثالث : مكونات سياسة الإقراض
51	الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض النقدية
53	الفرع الخامس: الأسس والاعتبارات التي تقوم عليها سياسة الإقراض
54	ملخص الفصل الثاني
56	خاتمة
60	قائمة المراجع
67	الفهرس

ملخص :

تلعب البنوك دورا أساسيا وجوهريا هاما في تمويل و منح الدعم المالي للمؤسسات من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية، حيث تحتاج المشاريع الاستثمارية إلى أموال ضخمة لتمويلها ومدة طويلة لإنجازها و تحقيق العوائد المتوقعة منها، فهذا النوع من الاستثمارات تعتبر البنوك أهم المصادر المالية الأنسب لها، وذلك من خلال ما يعرف بالدعم و التمويل عن طريق القروض البنكية الاستثمارية ، حيث تعد القروض البنكية الاستثمارية التي تمنحها البنوك عامة، والبنوك التجارية خاصة من أهم صيغ التمويل الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية، والتي يعود لها الدور الكبير في تطوير وتوسيع المؤسسة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة.

الكلمات المفتاحية :

البنوك التجارية ، المشاريع الاستثمارية ، القروض البنكية الاستثمارية .

Abstract :

Banks play an essential and fundamental role in financing and granting financial support to institutions in order to complete investment projects, as investment projects need huge funds to finance them and a long period to complete them and achieve the expected returns from them. This type of investment considers banks to be the most important The most suitable financial sources for it, through what is known as support and financing through investment bank loans, where investment bank loans granted by banks in general, and commercial banks in particular are among the most important forms of financing directed to financing investment projects, which have a major role in the development and expansion of the institution On the one hand, and economic and social development on the one hand.

Keywords:

commercial banks, investment projects, investment bank loans.